الداخل الإسرائيلي والعدوان على غزة

هبة الله نازي سليم
محمد عبد الله يونس

مقدمة:

لا يمكن اعتبار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهجًا جديدًا من جانب إسرائيل في مواجهة المقاومة الفلسطينية أو تغيرًا جوهريًا في النمط العام للتفاعلات بين الطرفين، لاسيما إذا ما استدعينا الخبرات المتراكمة في الوعي الجمعي العام للأمة حول الصراع الممتد بين المشروع الصهيوني وتطلعات الشعب الفلسطيني العادلة لإقامة دولته على أرض فلسطين التاريخية.

فمن الواضح أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة قد رسّخ حيوية خيار المقاومة في مواجهة التسويات السلمية المنتقصة التي تسعى لفرضها بالقوة على الشعب الفلسطيني، وهو ما ارتبط بإخفاقات الجيش الإسرائيلي في الحرب على لبنان في يوليو ٢٠٠٦ وتمكن حزب الله اللبناني من الصمود لمدة ٣٣ يومًا خلالها وإلحاق خسائر ملحوظة في صفوف وحدات الجيش الإسرائيلي.

ويرتبط العدوان على غزة من ناحية أخرى بالمعضلة الأمنية ذات الأبعاد المتجذرة في الثقافة والهوية الإسرائيلية، بالنظر للاعتقاد السائد لدى يهود إسرائيل بالتفرد والتميز عن الآخر والشعور بالاضطهاد المرتبط بالذاكرة الجمعية لليهود، والذي أدى في أحد أبعاده إلى الترادف ما بين الهوية والإدراك المتصاعد للتهديدات الوجودية للدولة والمواطن. وهو ما يعزي إلى نشأة إسرائيل المصطنعة ككيان غريب ومنبوذ في محيطه الإقليمي. مما يجعل القوة أحد أهم ثوابت السياسة الخارجية الإسرائيلية في التعامل مع دول المحيط.

ومن هذا المنطلق يسعي هذا التقرير إلى الإجابة عن عدة تساؤلات محورية ومثيرة للجدل، أهمها ما يلي:

- إلى أى مدى توافقت غالبية قطاعات المجتمع الإسرائيلي مع التوجه الرسمي للعدوان على غزة؟
- إلى أى مدى استمر التوافق على المستوى الرسمي خلال المراحل المختلفة للعدوان؟
- ما العوامل التي شكلت توجهات المجتمع الإسرائيلي من العدوان على غزة؟
- ما التداعيات السياسية والمجتمعية والعسكرية للعدوان؟
- ما المدلولات الحضارية والثقافية للعدوان على غزة؟

أولا: التمهيد الإسرائيلي للعدوان

لم يكن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مجرد رد فعل إسرائيلي على إطلاق فصائل المقاومة الفلسطينية للصواريخ على جنوب إسرائيل عقب انتهاء فترة الهدنة بين الطرفين في ٢٠ من ديسمبر ٢٠٠٨؛ بالنظر إلى أن الإعداد لاجتياح القطاع على المستويين السياسي والعسكري لم يتوقف وخاصةً منذ المناورة العسكرية على الحدود الشمالية في أبريل ٢٠٠٨، والتي تضمنت توزيع الأقنعة الواقية من تأثير الأسلحة الكيماوية على جميع مواطني إسرائيل، وتدريب السلطات المحلية على التعامل مع احتمالات قصف صاروخي كيميائي أو بيولوجي من جهة معادية[1]. بالإضافة إلى حصول إسرائيل في أكتوبر ٢٠٠٧ على صفقة أسلحة من الولايات المتحدة تضمنت ٤ آلاف قنبلة متطورة ذات فعالية تدميرية هائلة موجهة بالليزر من طراز «بيف

واي و٥٠٠ قنبلة مضادة للتحصينات تحت الأرض من طراز (GBU-28)والتي استُخدم بعضٌ منها ضد مخابئ حزب الله خلال الحرب على لبنان[٢].

فعلى المستوى العسكري لم تتوقف عمليات الإخلال المتعمد باتفاق التهدئة، ووفق تقرير إحصائي أعدته «كتائب القسام» تم رصد ١٨٥ خرقًا إسرائيليًا للهدنة، وبلغ عدد الفلسطينيين الذين استُشهدوا برصاص إسرائيل خلال التهدئة ٢١ شهيدًا، فيما أصيب ٥٣ شخصًا وتم اعتقال ٣٨ مواطنًا. وأشارت إلى أن عدد التوغلات الإسرائيلية وصل إلى ١٥ توغلا و٥١ حالة إغلاق للمعابر. وكان إعلان الجيش الإسرائيلي عن رفع درجة الاستعداد لدى قواته على حدود قطاع غزة في ٢١ من ديسمبر ٢٠٠٨، والبدء في إعداد مستوطنات جنوب إسرائيل لمواجهة هجمات صاروخية محتملة مؤشرًا آخر على اقتراب الموعد المحدد لاجتياح القطاع[٣].

وفي السياق ذاته كانت مواقف المسئولين السياسيين في إسرائيل تنحو تجاه التصعيد منذ اجتماع المجلس المصغر للشؤون السياسية والأمنية في ١٢ من ديسمبر ٢٠٠٨ لبحث اقتراب موعد انتهاء التهدئة، وهو ما يستدل عليه بتوعد مائير شطريت –وزير الداخلية الإسرائيلي– عقب الاجتماع بشن عملية عسكرية واسعة النطاق قائلا: «إن سياسة عدم الرد على الصواريخ يجب أن تتوقف»، بينما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في هذا الصدد إن إسرائيل «لن تبقى في موقف دفاعي وستضع حدًا نهائيًا للتهديدات التي تطال حياتنا اليومية»[٤].

وفي سياق متصل أشار وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في ٢٤ من ديسمبر٢٠٠٨ إلى أن عمليات إطلاق الصواريخ التي تجري من قطاع غزة نحو جنوب إسرائيل ستنتقريبًا وإلى الأبد. غير أنه رفض الإفصاح حينها عن كيفية تحقيق هذا الهدف، متوعدًا «بأن تدفع حركة حماس ثمنًا غاليًا لإطلاق الصواريخ نحو إسرائيل[٥].

ولم تكن زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني إلى القاهرة في ٢٥ من ديسمبر ولقاؤها الرئيس مبارك مؤشرًا على رغبة إسرائيل لتمديد فترة التهدئة؛ لأن تصريحاتها في هذه الأثناء تشابهت مع الموقف الرسمي سالف الذكر؛ حيث أكدت أن إسرائيل لن تسمح بعد الآن باستمرار سيطرة حماس على قطاع غزة وبأنها ستغير الوضع في القطاع، معتبرة أن حماس قررت «استهداف إسرائيل بشكل لا يمكن تحمله وأن ذلك أمر يجب أن يتوقف»[٦].

إلا أن ذلك لم يكن يعني أن تكشف القيادات السياسية الإسرائيلية عن نياتها في شن عملية عسكرية على القطاع في ذلك التوقيت بالذات، ومن ثم اتبعت نهجًا في التمويه على أهدافها، تمثل في تضارب التصريحات التي أدلى بها عاموس جلعاد –المستشار السياسي والأمني لوزارة الدفاع الإسرائيلية– خلال زيارته للقاهرة في ١٧ من ديسمبر لبحث مستقبل التهدئة التي أكد فيها أن «اتفاق التهدئة في قطاع غزة غير محدد زمنيًا ولا داعي لمناقشة تمديده مرة أخرى..... وأن التهدئة مستمرة وجيش الدفاع الإسرائيلي يتهيأ لاحتمال تصاعد الموقف»، مشددًا على أهمية «أخذ جميع انعكاسات إعادة الاستيلاء على قطاع غزة بالحسبان»[٧]. بالإضافة إلى اتخاذ بعض القرارات للدلالة على جدية إسرائيل في التفاوض على تمديد التهدئة مثل سماح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بتحويل رواتب الموظفين الفلسطينيين من الضفة الغربية المحتلة إلى القطاع الذي تسيطر عليه حركة حماس والتي قدرت بحوالي ١٠٠ مليون شيكل، وفتح بعض المعابر لانتقال الأفراد والبضائع منذ ١٢ من ديسمبر٢٠٠٨[٨].

أهداف العدوان على قطاع غزة

ارتبطت أهداف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بتداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان في يوليو ٢٠٠٦ على المستويين السياسي والعسكري والدروس المستفادة منه، لذا تجنبت القيادات السياسية والعسكرية تحديد هدف أو أهداف محددة للحرب بحيث تكون الحرب مفتوحة الأهداف. ويعود ذلك لسببين رئيسيين هما: عدم التعرض للمساءلة إذا ما أخفقت العملية العسكرية في تحقيق أهدافها، وغياب التوافق بين أقطاب الحكومة الإسرائيلية حول حدود الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلالها[٩].

فمن ناحية، أكد قرار المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية في ٢٤ من ديسمبر ٢٠٠٨، وبيان الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي أن أهداف عملية الرصاص المصبوب تتمثل إجمالا في «تسديد ضربة قاسية إلى حماس، وتعزيز قدرة الردع الإسرائيلية من أجل خلق واقع أمني أفضل وأكثر استقرارًا ولمدة طويلة في محيط قطاع غزة، وتدمير البنية التحتية العسكرية لحركة حماس لإنهاء قدرتها على قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ»[١٠]، وهو المضمون الذي ركز عليه وزير الدفاع الإسرائيلي في تصريحاته خلال العمليات العسكرية، وهو ما يعني ضمنًا عدم استهداف إنهاء سيطرة حركة حماس على قطاع غزة. وعلى الجانب الآخر فإن حاييم رامون –نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي– قد أدلى بتصريحات لقناة التليفزيون الإسرائيلية العاشرة في ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٨ أشار فيها إلى أن «الهدف من العملية هو إسقاط نظام حماس، وإنهاء سيطرتها عسكريًا وسياسيًا على قطاع غزة»[١١] وذلك بالتوازي مع تعهد نائب رئيس الأركان الإسرائيلي دان هرئيل خلال اجتماع مع رؤساء المجالس والهيئات المحلية في المنطقة

الجنوبية في بداية العملية العسكرية، بتدمير جميع المنشآت التي تستخدمها حماس وقال: «في نهاية العملية لن تجدوا بناية واحدة مما تستخدمها حماس واقفة؛ لأن هذه العملية تختلف عما سبقها، مشيرًا إلى أنها لا تستهدف فحسب القضاء على الإرهابيين ومطلقي الصواريخ فقط، ولكن تستهدف كل ما ينتمي لسلطة حماس بجميع أذرعها وخاصة المباني الحكومية، ومصانع الصواريخ، وكذلك الأجهزة الأمنية التابعة لحماس»(١٢).

وعلى الرغم من ذلك الخلاف حول نطاق أهداف العدوان على قطاع غزة، إلا أنه يمكن الإشارة إلى وجود توافق حول عدة أهداف رئيسية على المستوى الآني، تمثلت في إضعاف قدرة حركة حماس على قصف جنوب إسرائيل بالصواريخ، وتدمير المنشآت ومخازن الأسلحة الخاصة بحركة حماس، وتدمير الأنفاق المستخدمة في تهريب الأسلحة بين قطاع غزة والحدود المصرية، وتحرير الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذى أسرته حركة حماس فى يونيو ٢٠٠٦ (١٣).

وفي هذا السياق أصدرت وزارة الدفاع إحصائية حول تصاعد وتيرة قصف الفصائل الفلسطينية لمستوطنات جنوب إسرائيل خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لتأكيد مدى خطورتها على أمن إسرائيل وحتمية قيام الجيش الإسرائيلي بالتصدي لتصاعد القدرات العسكرية لحركة حماس والفصائل الفلسطينية وهو ما يوضحهُ الجدول التالي:

العام	صواريخ القسام	قذائف المورتر	صواريخ جراد	الإجمالى
٢٠٠٧	١١١٥	١٤٣٥	–	٢٥٥٠
٢٠٠٨	١٥٠٠	١٦٠٠	٤٠	٣١٠٠
الإجمالى	٢٦١٥	٣٠٢٥	٤٠	٥٦٨٠

المصدر:

- Anthony H. Cordesman, " The -Gaza War- Strategic Analysis"، (Washington : Centre for Strategic and International Studies, 2 February .(2009) P.13.

ومن ثم فإن العدوان على قطاع غزة تم تبريره من منطلق أنه إجراء دفاعي في مواجهة قصف المستوطنات الإسرائيلية بالصواريخ. إلا أن ذلك يتعارض مع نطاق الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة والأهداف الميدانية التي تم قصفها خلال العملية العسكرية، والتي تضمنت مؤسسات مدنية ومستشفيات ومدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ بما يعني أن إسرائيل لم تكن تستهدف حركة حماس وإنما تصفية

رسخ العدوان الإسرائيلي حيوية خيار المقاومة في مواجهة التسويات السلمية المنتقصة

فكرة المقاومة ذاتها باعتبارها مصدر تهديد دائم لأمنها الداخلي.

وعلى المستوى الاستراتيجي، فإن الأهداف الإسرائيلية من العدوان كانت واسعة النطاق، وتمثلت في تحجيم النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط من خلال استهداف حركة حماس، على اعتبار أنها أحد حلفاء إيران الإقليميين، واستعادة قدرة إسرائيل على الردع الإقليمي والتي تعرضت للتآكل بعد إخفاق الجيش الإسرائيلي في تحقيق أهدافه في المواجهة العسكرية مع حزب الله عام ٢٠٠٦، والتي قوضت ركائز نظرية الأمن الإسرائيلية مع استمرار قصف حزب الله لشمال إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا لمدة ٣٣ يومًا(١٤)، وهو ما أشارت ليفني إليه ضمنًا بقولها: إن «القتال لن يكون قصيرًا، ولدينا أهداف بعيدة المدى ترتبط بقدرة الردع»(١٥)؛ ولذا يمكن القول إن الأبعاد الإستراتيجية غير المعلنة للعملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة أدت لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة في العدوان على قطاع غزة، بما يمكن استعراضه من خلال تحليل مدى التوافق في الخطاب الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي على تأييد العدوان والممارسات الإسرائيلية عسكريًا ودبلوماسيًا خلال تلك الفترة.

ثانيًا: الخطاب الإسرائيلي خلال العدوان

يمكن القول إن الخطاب الإسرائيلي بشقيه الرسمي وغير الرسمي قد اتجه لدعم العدوان على غزة بدرجات متفاوتة، اختلفت في كثافتها ما بين بداية العملية العسكرية ووقف إطلاق النار. وهو ما تأثر بشكل واضح بتوجهات الرأي العام الإسرائيلي المؤيدة للعدوان، والأبعاد الثقافية المرتبطة بالنزوع الإسرائيلي نحو استخدام القوة العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية. وفي هذا الصدد يمكن استعراض معالم الخطاب الإسرائيلي من خلال جانبين رئيسيين وفق ما يلي:

١- الخطاب الإسرائيلي الرسمي خلال العدوان

اتخذ المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية في ٢٤ من ديسمبر ٢٠٠٨ قرارًا بشن هجوم عسكري واسع النطاق على قطاع غزة بهدف إنهاء إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وقد عهد المجلس الوزاري لرئيس الوزراء ووزيرة الخارجية ووزير الدفاع تحديد موعد وطبيعة هذه العملية، وفي ٢٧ من ديسمبر بدأ تنفيذ العدوان على قطاع غزة بعد إصدار الأقطاب الثلاثة للائتلاف الحكومي قرار بدء العمليات العسكرية(١٦).

وفي هذا الصدد لم يسر الخطاب الرسمي الإسرائيلي على وتيرة واحدة منذ بداية العدوان على قطاع غزة إلى نهايته، وتدرج ما بين التوافق التام بين القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية على استمرار العدوان على القطاع إلى الخلافات البينية بين القادة السياسيين حول توسيع نطاق العملية العسكرية البرية في قطاع غزة، ثم احتدام الخلاف بين المسؤولين السياسيين والقيادات العسكرية حول توقيت إنهاء العملية العسكرية، وإمكانية توسيع نطاقها لاختراق المدن ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ومن ثم يمكن استعراض السمات العامة للخطاب الرسمي الإسرائيلي خلال العدوان من خلال ما يلي:

أ- مرحلة التوافق حول العدوان:

اتسم النمط العام للمواقف الرسمية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة بالتوافق بين القيادات السياسية والعسكرية حول دعم العدوان على قطاع غزة، واعتباره الخيار الوحيد المطروح للتعامل مع إطلاق المقاومة الفلسطينية للصواريخ على المستوطنات في جنوب إسرائيل، وهو ما اتضح من خلال تصريحات الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في ٢٧ من ديسمبر بقوله إن إسرائيل ستتخذ كل الإجراءات اللازمة لوقف الصواريخ»[١٧]؛ بما كان يعني ضمنًا أن العدوان لن يكون خاطفًا أو وفق تعبير رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت «إن العمليات الإسرائيلية في القطاع قد تستغرق وقتًا ربما يزيد على التوقعات، وما يجري في غزة ما هو إلا المرحلة الأولى من بين عدة مراحل»[١٨].

وفي السياق ذاته، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في ٢٨ من ديسمبر أن العملية العسكرية سوف تتواصل وتتوسع وفقًا لتقييمات الدوائر الأمنية والعسكرية وتطور الأوضاع ميدانيًا. وأضاف باراك «إننا سنواجه فترة اختبار ليست بسهلة وليست بقصيرة». وشدد على ضرورة إبداء العزم والمواظبة حتى يتحقق التغيير المطلوب في الأوضاع في جنوب إسرائيل[١٩].

ولقد حرصت وزيرة الخارجية الإسرائيلية على تأكيد أن العدوان العسكري على قطاع غزة قد أضحى الخيار الوحيد لإسرائيل بقولها في ٢٩ من ديسمبر إن إسرائيل «لم تجد لديها خيارًا آخر سوى التحرك من أجل حماية مواطنيها»، مضيفةً أنها «تتوقع من المجتمع الدولي تفهم ودعم إسرائيل. فحماس منظمة إرهابية تنشر الكراهية في الشرق الأوسط بدعم من إيران. وعلى العالم أن يفهم أن إسرائيل بهذه الطريقة تدافع عن نفسها وعن مواطنيها؛ لذلك نريد دعم المجتمع الدولي لنا»[٢٠].

وتمثلت السمة الثانية للموقف الرسمي الإسرائيلي في هذه المرحلة في الإصرار على الاستمرار في العملية العسكرية وعدم الاستجابة بأي حال لمبادرات التهدئة. وفي هذا الصدد أعلن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي جابي اشكنازي أن «عملية الرصاص المصبوب ستستمر وتتواصل إلى أن تحقق هدفها في إيقاف صواريخ القسام من الانطلاق على إسرائيل من قطاع غزة»[٢١]. وقال مائير شطريت، وزير الداخلية، في حديث للإذاعة الإسرائيلية في ٣١ من ديسمبر «لا مجال لوقف إطلاق النار، ولن يوقف الجيش الإسرائيلي العملية قبل أن يكسر إرادة الفلسطينيين في استمرار إطلاق النار على إسرائيل». وهو ما أكده المستشار السياسي والأمني بوزارة الدفاع عاموس جلعاد بقوله «إن عملية الجيش ستستمر بمنتهى القوة والزخم ريثما تتم إزالة التهديدات الصاروخية عن سكان منطقة الجنوب»[٢٢].

وعبرت ليفني خلال مؤتمر صحفي مشترك عقدته مع وزير الخارجية الألماني، فرانك والتر شتاينماير في ١٢ من يناير ٢٠٠٩، عن ذلك التوجه صراحةً بقولها بأن الحرب الجارية في قطاع غزة لن تسفر بأي شكل من الأشكال عن توقيع اتفاق هدنة أو تهدئة أو سلام مع حركة حماس؛ لأنها «حرب ضد الإرهاب» من المنظور الإسرائيلي، مؤكدةً أن إسرائيل لن تتفاوض مع حركة حماس أو توقع أي اتفاقيات معها[٢٣].

أما السمة الثالثة للخطاب الرسمي الإسرائيلي فتمثلت في التنصل من المسؤولية عن استهداف المدنيين بصورة وحشية في قطاع غزة. وهو ما أشار إليه أولمرت في مستهل جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٤ من يناير ٢٠٠٩ بقوله «إن إسرائيل لا تحارب الشعب الفلسطيني في غزة. إنهم ليسوا أعداءنا، بل إنهم أيضًا ضحايا القمع العنيف والممارسات القاتلة التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية. إنني أقول لهم باسم الشعب في إسرائيل بأكمله إننا لن نسمح بنشوء أزمة إنسانية في قطاع غزة. إننا سنساعدهم من خلال الإمدادات الغذائية والدوائية مثلما يتعين على أي دولة مستنيرة وأخلاقية القيام بذلك»[٢٤]، وهو ذات المضمون الذي نوهت به ليفني في تصريحاتها في ٢٨ من ديسمبر بقولها «إن إسرائيل تبذل جهدًا كي تصيب أماكن الإرهابيين ومقار حماس فقط، ولكن للأسف ومثلما يحدث في أي حرب يدفع المدنيون الثمن أحيانًا»[٢٥].

في حين شهد الكنيست مشادات كلامية عنيفة بين النواب العرب واليهود، أدان فيها النواب العرب العملية العسكرية واستهداف المدنيين. فردًا على دعوى ليفني أن العدوان جاء لمواجهة «الإرهاب» قال النائب أحمد الطيبي «أنا لم أقتل شخصًا في حياتي ولم أرقص طربًا لرؤية الدم.. ومنكم من يعد الجثث (في غزة) ومقابلها المقاعد (في الكنيست)»؛ مما دفع النائب نسيم زئيف من حزب شاس لليهود الشرقيين لمطالبة باراك بان «يغلق فم أحمد الطيبي قبل نهاية الحرب». وتبع ذلك

إعلان رئيس الليكود بنيامين نتنياهو في الجلسة، عن تأييده للعدوان قائلا «إن إزالة تهديد الصواريخ في قطاع غزة ستتطلب في نهاية المطاف الإطاحة بنظام حماس والقضاء عليه». ودعا نتنياهو أولمرت إلى إقالة الوزير العربي غالب مجادلة بسبب موقفه المعارض للعملية العسكرية في القطاع. ورد النائب محمد بركة على نتنياهو مطالبًا إياه بأن «يخرس ولا يرقص على الدماء»، فقاطعه النائب الليكودي جلعاد أردان، قائلا لبركة «اذهب إلى غزة»، فرد عليه بركة «طبعا أذهب للتضامن مع شعبي»، فتدخل أفيجدور ليبرمان قائلا لبركة «اذهب ولا تعد»، فرد عليه بركة «أنا وشعبي هنا شوكة في حلقك أنت وأمثالك»[٢٦].

حملت تلك المشادات الكثير من الدلالات؛ فالجانب الوحيد الرافض للعمليات في الكنيست كان النواب العرب، ولم يجدوا أي مساندة من أي حزب يهودي. وظهر الإجماع في الكنيست على خيار القوة، وارتفعت النبرة العنصرية المتعجرفة في إشارات صريحة لنيات الترانسفير، والتشكيك في ولاء عرب إسرائيل والرغبة في عزلهم، تشديدًا على الهوية اليهودية للدولة ومشكلات الأمن والموقف من الآخر.

ب- مرحلة الخلافات البينية على المستوى الرسمي:

لم يستمر التوافق في الخطاب الرسمي الإسرائيلي بعد اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون الأمن في ٩ من يناير لمناقشة الاستمرار في العدوان على قطاع غزة بعدما عادت الخلافات ذات الطابع المصلحي لتسيطر على العلاقات بين رئيسة حزب كاديما ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني ورئيس حزب العمل ووزير الدفاع باراك وأولمرت، وتركز الخلاف تحديدًا حول قضيتين رئيسيتين هما إمكانية توسيع نطاق التوغل البري للقوات الإسرائيلية واختراق المدن والمستوطنات الإسرائيلية والصيغة الملائمة لوقف العمليات العسكرية في قطاع غزة بما يحقق لإسرائيل أهدافها[٢٧].

جـ- توسيع نطاق الهجوم البري الإسرائيلي:

بدأت الخلافات تدب بين القيادات السياسية الإسرائيلية التي تدير الحرب على غزة منذ اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي لمناقشة الاستمرار في ٩ من يناير، بعدما أصر إيهود أولمرت على الاستمرار في العمليات الحربية حتى تحقق أهدافها. في مقابل رؤية إيهود باراك وتسيبي ليفني أن الحرب حققت أهدافها ولذلك يجب وقفها من طرف واحد ومن دون اتفاق، حتى تبقى أيدي إسرائيل مطلقة في مهاجمة القطاع مستقبلا في حالة إصرار حماس على مواصلة إطلاق الصواريخ.

ولم تقتصر تلك الخلافات على المستوى السياسي، وإن تضمنت نشوب خلاف موازٍ بين القيادات العسكرية فبينما

لم تكن زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى القاهرة في ٢٥ ديسمبر مؤشرًا على رغبة إسرائيل لتمديد فترة التهدئة

فضلت القيادات الميدانية في الجيش وخاصةً قائد المنطقة الجنوبية يوآف جالانت، ومعها رئيس الوزراء إيهود أولمرت، وثلاثة وزراء آخرين في الحكومة، هم: مائير شطريت وزير الداخلية ورافي إيتان وزير المسنين ودانئيل فريدمان وزير العدل، ضرورة الاستمرار في العمليات الحربية إلى حين تحقيق أهدافها الأساسية، لاسيما امتناع حماس عن إطلاق الصواريخ والقضاء على تهريب الأسلحة عبر الحدود المصرية مع قطاع غزة، وهو ما أشار إليه أولمرت في كلمته بالاجتماع بقوله إن استمرار الحرب هو أهم عنصر ضغط على حماس في المفاوضات الجارية من أجل التوصل إلى اتفاق تهدئة جديد. وفي المقابل فإن إيهود باراك، وزير الدفاع، ورئيس أركان الجيش، جابي اشكنازي، ومعهما العديد من السياسيين والعسكريين، قد أكدوا حينها أن الحرب حققت أهم هدف لها وهو استعادة قدرة الردع للجيش الإسرائيلي. ونتيجة عدم حسم ذلك الخلاف قامت إسرائيل بإرجاء زيارة عاموس جلعاد إلى القاهرة لبحث مبادرة وقف إطلاق النار المصرية[٢٨].

وفي هذا الصدد أشار رئيس الأركان الإسرائيلي جابي اشكنازي في كلمته أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن بالكنيست في ١٣ من يناير إلى أن القضاء على حركة حماس نهائيًا غير ممكن، رافضًا التصريحات التي أطلقها مسؤولون إسرائيليون للاستخفاف بحركة حماس وقدرتها على الصمود قائلا «إن الجيش قد وجه ضربات قاسية موجعة جدًا لهذه الحركة وقوتها العسكرية، ولكنها ما زالت تتمتع بالقوة وتسيطر على مقاتليها وما زالت تحافظ على قدرات هجومية ودفاعية»[٢٩].

د- الخلافات حول الصيغة الملائمة لإنهاء العدوان

مثّل إعلان إنهاء العدوان على قطاع غزة معضلةً محورية واجهت الساسة الإسرائيليين مع تصاعد الضغوط الدولية والتنديد بالنهج غير الإنساني للحرب الإسرائيلية على القطاع؛ بالنظر إلى سعي الساسة الإسرائيليين لتحقيق انتصار عسكري وسياسي واضح قبيل انتخابات الكنيست، وهو ما أدى لاحتدام الخلاف فيما بينهم حول توقيت وكيفية إنهاء العدوان على قطاع غزة. فبينما رأي وزير الدفاع إيهود باراك القبول بتهدئة لمدة أسبوع في قطاع غزة يمكن تجديدها إذا ما أحجمت حركة حماس عن إطلاق الصواريخ خلالها على جنوب إسرائيل، فإن

وزيرة الخارجية تسيبي ليفني أيدت وقف الحملة العسكرية، مقابل التلويح برد قاسٍ على كل صاروخ يتم إطلاقه من القطاع. كما أنها فضلت إنهاء القتال من جانب واحد دون تفاوض مع حركة حماس حتى لا تتمكن الحركة من إعلان إجبارها لإسرائيل على التفاوض وكي لا تلتزم إسرائيل في الوقت ذاته بالامتناع عن مهاجمة القطاع والأنفاق الفلسطينية مستقبلا(٣٠).

وفي حين رأى عاموس جلعاد أن الاتفاق مع الحكومة المصرية على منع تهريب السلاح عبر الحدود إلى قطاع غزة سوف يوفر ضمانًا ملائمًا لأمن إسرائيل، فإن ليفني اتجهت في ١٦ من يناير لتوقيع اتفاق مع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس يشمل ضمانات أمريكية لمنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. أما رئيس الوزراء، إيهود أولمرت فإنه كان يعتقد أن الحملة العسكرية على القطاع لم تحقق أهدافها بعدُ، وأنّه تجب مواصلة الضغط العسكري ربما رغبةً منه في تأجيل الانتخابات البرلمانية وتمديد فترة رئاسته للائتلاف الحكومي(٣١).

٢ - الخطاب الإسرائيلي غير الرسمي أثناء العدوان

صاحب العدوان الإسرائيلي على غزة في بدايته تأييد جماهيري وإعلامي واسع النطاق وهو ما تواكب مع تمهيد الصحافة الإسرائيلية الأجواء للعدوان منذ استئناف إطلاق الصواريخ الفلسطينية على البلدات الجنوبية في إسرائيل في ٤ من نوفمبر ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد فإن الاتجاه العام للصحف ولاستطلاعات الرأي كان يرى في الضربة العسكرية لغزة الوسيلة المثلى لتحقيق أمن إسرائيل وحماية مواطني الجنوب من صواريخ حماس. غير أنه مع توسيع نطاق العمليات العسكرية وطول الفترة الزمنية التي استغرقتها بدأت أصوات إسرائيلية تطالب بوقف العدوان على غزة على المستويين الشعبي النخبوي من خلال المظاهرات والمقالات الصحفية. وبالطبع لم يكن الدافع وراء هذا التحول الشعبي والنخبوي واحدًا، ولكن في كل الأحوال لم تصل الحملة إلى مستوى التأثير على الحكومة لوقف العدوان(٣٢).

أ- الصحافة الإسرائيلية أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة:

يمكن تناول توجه الصحافة الإسرائيلية أثناء العدوان خلال مرحلتين: المرحلة الأولى وهى التأييد الجارف للعملية العسكرية، والمرحلة الثانية والتحول إلى رفض الاستمرار في العدوان وانتقاده.

ففي الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي على غزة لم تجد الصحف الإسرائيلية مكانًا في صفحاتها الداخلية للحديث عن معاناة الأطفال والنساء الفلسطينيين، واختزلت العدوان الإسرائيلي الوحشي في كونه مجرد رد على صواريخ حماس الإرهابية. وكانت وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في الأيام الأولى للعدوان بمثابة كتائب للجيش تبرر مواقفه وتتحدث بلسانه، حيث نفت جريدة هآرتس أن يكون الهجوم العسكري تحت ضغط من الإعلام أو بدافع انتخابي، وأكدت أن الجنود خرجوا «لحماية الأطفال والطلبة المذعورين في جنوب إسرائيل فلم يكن أمامهم خيار سوى القتال».

وفي السياق ذاته لم يكن متاحًا للصحفيين دخول مناطق العمليات العسكرية وبالتالي لم تتوافر لهم المعلومات الكافية حول بشائع الجيش الإسرائيلي، وعلى الرغم من اعتمادهم على مراسلين من داخل غزة ومتابعاتهم للإعلام العربي والغربي لم يقدموا في بداية العدوان على غزة إلا انتقادات تافهة لا ترقى لمستوى الكارثة الإنسانية بالقطاع، بيد أن الاطلاع على وسائل الإعلام العالمية والعربية، وبداية دخول الفرق الطبية إلى غزة، فضلا عن عدم توقف حماس عن إطلاق الصواريخ جعل الصحف الثلاث الرئيسية في إسرائيل -هآرتس ويديعوت أحرونوت ومعاريف- تتساءل حول النصر ومدى تحقق الأمن لإسرائيل مع سقوط عدد هائل من الضحايا الفلسطينيين المدنيين الذين لم يتجاوز عدد قتلى حماس منهم الثلث(٣٣).

ومع تقدم الحرب لم تخل صحيفة إسرائيلية من مقالات عدة تطالب بوقف العدوان والإسراع إلى التسوية؛ لأسباب متباينة تتراوح ما بين الدوافع الإنسانية والأخلاقية والعملية، والتخوف مما أحدثته وحشية العدوان من تشويه لصورة إسرائيل أمام العالم. ومن ناحية أخرى كانت هناك آراء لا تعارض العدوان في حد ذاته ولكن تنتقد العملية العسكرية من حيث الغموض في الأهداف وطريقة الإدارة وحجم الخسائر وجدوى استمرار العملية من الأساس.

وفي هذا الصدد حذرت هآرتس في ٤ من يناير من إضاعة فرصة زيارة الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، وإعادته من دون نتيجة. وقالت إن «ساركوزي يفتح أمام إسرائيل طاقة أمل للوصول إلى اتفاق تهدئة جديد مريح لإسرائيل ومدعوم عالميًا، وعلى إسرائيل ألا تصده وأن تتذكر أن رفض مبادرة ساركوزي سيكلف إسرائيل ثمنًا باهظًا من الأرواح»(٣٤). وتشككت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها في «احتمال أن تحقق إسرائيل كامل أهدافها المعلنة من الهجوم على غزة، مشيرة إلى أن العملية الإسرائيلية الأخيرة ضد حماس أدت إلى تشويه صورة الدولة اليهودية»(٣٥).

ورأى الكاتب الصحفي عوفر شلح في مقالة «نحن عصابة»: «أن من يحارب عصابات مثل التنظيمات الفلسطينية في غزة يجب ألا يضحك على نفسه ويدّعي انه يدير حربًا منظمة ذات مبادئ مهنية ونظريات. بل سيكون عليه أن يتصرف كعصابة». وأن ما يجري في غزة ليس حربًا عسكرية جاءت لتمحو عار

حرب لبنان، ولكن العدوان على غزة لا يتعدى كونه انجرارًا وراء أساليب حماس التي يُقتل فيها أطفال ونساء وأناس أبرياء. وأرجع السبب في ذلك إلى غياب القيادة الإسرائيلية القوية التي تتخذ القرارات السياسية الشجاعة لحل المعضلة دون الاعتماد فقط على القوة(٣٦).

بينما قالت الكاتبة الصحافية في هآرتس عميرا هاس إنها تحمد الله على أن «والديها توفيا في سنة ١٩٩١ ولم يتح لهما أن يشاهدا الضحايا الفلسطينيين للقصف الإسرائيلي الهمجي على قطاع غزة». وكان والدا هاس من اليهود الذين عانوا التمييز العنصري في أوروبا ورغم ذلك فقد هالهم ما حدث في لبنان عام ١٩٨٢. وتساءلت هاس: «ما الذي كان سيصيبهما لو أنهما رأيا بشائع الحرب الإسرائيلية في غزة؟»(٣٧).

أما صحيفة جيروزالم بوست فقد ركزت في ٨ من يناير على أن القصف الجوي الذي استمر أيامًا لم ينجح في إيقاف صواريخ حماس، وظلت حياة ٨٠٠ ألف إسرائيلي مهددة. ولكن رأت الصحيفة يمينية التوجه أن أولمرت محق فيما قاله عن تضاعف قوة حماس وعن أنه استنفد كل فرص التهدئة. وانتقدت الصحيفة بشدة تأخر الجيش في القضاء على قوة حماس قبل استفحالها بهذه الدرجة. وقالت الصحيفة إن «هناك من يعتقد أن الحملة البرية في غزة سوف تطارد قادة حماس بيتًا تلو الآخر، وتقضي على (الحلم اللبناني) في غزة، وتعيد غزة إلى سلطة فتح.. داعية إلى إيقاف هذا الحلم قبل أن يتحول إلى كابوس»(٣٨).

وعلى الرغم من تضمن صحيفة معاريف آراء المفكرين من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، فإنها احتفظت بشكل عام بتوجهها اليميني. ففي معاريف قالت الكاتبة اوريت دغاني «إن الإسرائيليين يندفعون للحرب لأنهم يكرهون السلام، ويعتبرون أن القوة الخيار الوحيد لتحقيق الأهداف». وأبدت غضبها من ذلك النهج الإسرائيلي في ظل ادعاء مستمر أن الشعب الإسرائيلي محب للسلام، بينما الواضح أن الحروب تجري في عروقه مجرى الدم. وتساءلت: «إن كنا نحن محبين للسلام، فلماذا لا نختار التوجه للسلام والحلول السياسية، بدلا من أن نزعم دائمًا أنه لا يوجد من يمكن التحدث معه في الطرف الآخر؟». وقال المفكر الإسرائيلي روبيك روزينتال «إن إسرائيل رغم قوتها الكبيرة لا يمكنها القضاء على حكم حماس في غزة والمجيء بنظام آخر موالٍ لها» وأنها بذلك تكرر الخطأ التاريخي نفسه عندما دخلت لبنان للقضاء على منظمة التحرير ولكنها في المقابل وجدت حزب الله الموالي لإيران يبرز على السطح(٣٩). وفي الصحيفة نفسها أكد الكاتب الصحفي اليميني، بن درور يميني أن الإسرائيليين جميعًا ملتفون حول هدف واحد هو تصفية حركة حماس، ولكنه تساءل عما إذا كانت العمليات

الجانب الوحيد الرافض للعمليات في الكنيست كان النواب العرب

الحربية الإسرائيلية واضحة الأهداف وتسير وفق خطة تفصيلية مدروسة أم أن قادة إسرائيل وقعوا في فخ حرب استنزاف طويلة الأمد جرّتهم إليها حماس. وفي الوقت ذاته أعربت الصحيفة عن تطلعها إلى أن تؤدي (العملية العسكرية) إلى تحقيق الأمن من خلال «تحرير الجنوب من صواريخ حماس والقضاء على «الإرهاب الإسلامي» المتمثل فيها، وأن تحقق تلك العملية ردعًا لأعداء الدولة(٤٠).

ولقد تواكب ذلك مع ما نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت الأخرى على صفحتها الأولى داعية إلى وقف القتال(٤١). ولكن في وسط معارضة الصحافة للعملية ولغموض أهدافها وإدارتها وجدواها ظلت هناك أصوات تؤيد العدوان وتهاجم منتقديه. فدعمت مقالات الرأي في صحيفة يديعوت أحرونوت مواصلة العدوان على غزة. ورأى أحد كتابها في مقال بعنوان «لا ترحموا الفلسطينيين» أن الناس تعاطفت مع القتلى والجرحى الفلسطينيين بدافع إنساني، وأن هذا الموقف هو مجرد ردة فعل عاطفية بعيدة عن العقل وعن الاعتبارات الأخلاقية»، «فأهل غزة بإمكانهم أن يرحموا أنفسهم باستئصال التواجد السرطاني لحماس»(٤٢).

وأشار المحرر السياسي في صحيفة يديعوت أحرونوت ناحوم برنياع إلى عدد القتلى الإسرائيليين بحلول اليوم الثامن عشر على بدء العدوان الموافق ١٣ من يناير ٢٠٠٩، وهم ثلاثة عشر قتيلا، تسعة منهم جنود وأربعة مدنيون، ولم يذكر عدد الجرحى، وقال «إنه في إمكان المجتمع الإسرائيلي، إذا ما استمرت الحال على هذا المنوال، أن يتعايش مع هذا العدد وألا يخرج لمناهضة العملية العسكرية على نطاق واسع»(٤٣).

وفي سياق متصل احتج عدد من كبار الإعلاميين على ما يقوم به الجيش الإسرائيلي من مجازر ضد الفلسطينيين في غزة. حيث افتتح رفيف دروكير مقدم أحد البرامج الحوارية في قناة التليفزيون الإسرائيلية العاشرة برنامجه بتساؤل استنكاري مفاده: «ألا تخشون أن الطيارين وقائدي طائرات الأباتشي يتمردون على أوامر الجيش بقصف غزة لكثرة سقوط الضحايا المدنيين؟»(٤٤).

ويمكن القول إن الاتجاه السائد في الإعلام الإسرائيلي هو رفض العدوان لأسباب عملية تتعلق بوضوح الأهداف والتخطيط المناسب ومدى تحقق الأمن الإسرائيلي من هذه العملية وصورة إسرائيل أمام العالم. ولكن بطبيعة الحال رفضت قلة من صحفيي اليسار واليسار الراديكالي العدوان لاعتبارات إنسانية

وعلى أساس الميل للحلول السياسية من أجل تحقيق السلام. إلا أن التساؤل هنا هو: لماذا ظلت هذه الأصوات المعتدلة خافتة في مرحلة ما قبل العدوان وحتى أيامه الأولى؟ ولعل الإجابة تكمن في الهواجس الأمنية الإسرائيلية المتجذرة في الثقافة الإسرائيلية، ومن ثم فمن الطبيعي في هذا السياق أن يخيم الصمت على الجميع من اليسار إلى اليمين عند مجرد الإشارة إلى خطر أمني يهدد الدولة اليهودية. وبما أن الجيش فرض حظرًا على الصحفيين ومنعهم من الوصول للمعلومات ومن الحديث عن تفاصيل العمليات العسكرية الوحشية، أصبحت معارضة العدوان أكثر صعوبة على الإسرائيليين المعتدلين. الأمر الذي تغير مع مرور الوقت ومع تكشف معلومات وتفاصيل وحجج يمكن للمعتدلين والمتطرفين الإسرائيليين –على السواء– الاستناد إليها في انتقاد العدوان مع اختلاف منطلقاتهم وأهدافهم.

ب- الخطاب الحزبي أثناء العدوان:

حظي العدوان على غزة بإجماع المعارضة الحزبية من اليمين إلى اليسار منذ اللحظة الأولى إلى الحد الذي أوقف فيه رئيس الليكود بنيامين نتنياهو حملته الانتخابية ضد حزبَيْ كاديما والعمل. كما دعاه أولمرت إلى عدة لقاءات خلال الحرب وطلب منه أن يسهم في شرح الموقف الإسرائيلي في العالم. «والأحزاب الوحيدة التي عارضت الحرب في إسرائيل الأحزاب العربية، وبينها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بقيادة محمد بركة، التي تضم عناصر يهودية من أنصار السلام. ووقفت ضد الحرب أيضًا مجموعات من حركات السلام، التي تعتبر صغيرة ومحدودة النفوذ ولكنها مثابرة في السعي للسلام»(٤٥).

غير أن هذا الإجماع لم يدم طويلا نتيجة الاستخدام المفرط للقوة والذي أتى على الأخضر واليابس وأسقط مئات القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء وهدم البنية التحتية وبالتالي إثارة مشاعر الغضب في العالم كله ضد إسرائيل دون أن يحقق الهدف الرئيسي المعلن من العملية العسكرية وهو وقف إطلاق صواريخ حماس على الجنوب الإسرائيلي. وبناء على ذلك قرر حزب ميرتس اليساري –والذي يمثله ٥ نواب في الكنيست– تغيير موقفه تمامًا وأصدر إعلانًا يقول فيه إنه «يعارض الحرب كما تدار اليوم، وأن السبيل لوقف إطلاق صواريخ القسام على البلدات الجنوبية يجب أن يكون في المسار السياسي والتفاوض الإسرائيلي المباشر مع حماس»(٤٦).

يلاحظ هنا ضآلة حجم المعارضة الحزبية للعدوان الإسرائيلي بالنسبة لحجمه ولدرجة الوحشية التي وصل إليها، فضلا عن أن إعلان ميريتس لم يرفض فكرة العدوان في حد ذاتها، ولكن الطريقة التي يدار بها والتي لم تحقق أهدافها، ومن ثم أصبح من الملائم العودة للحديث عن أساليب سلمية.

ج- توجهات الرأي العام الإسرائيلي تجاه العدوان:

وعلى مستوى توجهات الرأي العام الإسرائيلي يمكن القول إن استطلاعات الرأي أثناء العدوان جاءت لتؤكد الإجماع الإسرائيلي على المستوى الشعبي وضآلة المعارضة لهذه العملية. وكلما تقدمت العملية العسكرية أدركت قطاعات أوسع من الرأي العام أن العدوان حقق الهدف منه ودعمت الأغلبية استمرار العدوان. ويمكن الاستدلال على ذلك بنتائج استطلاع الرأي الذي أجرته القناة الثانية الإسرائيلية عبر برنامج ميشال هام يوم ١٣ من يناير ٢٠٠٩ وأكد في إطاره حوالي ٦٢٪ من الإسرائيليين –أي ما يوازي ٧٠٪ من يهود إسرائيل– تفضيلهم استمرار العدوان، في مقابل تأييد ٢٦٪ لوقف إطلاق النار. كما تبلور شبه إجماع في الشارع الإسرائيلي بخصوص تحقيق العملية لأهدافها، وهو ما اتضح في استطلاع أجرته صحيفة هآرتس في يوم ١٦ من يناير ٢٠٠٩ أظهر أن ٧٨٪ من الإسرائيليين يرون أن العملية العسكرية قد حققت نجاحًا ملحوظًا، بينما ٩٪ يرونها فاشلة،. ولم يرَ حوالي ٨٢٪ أن اسرائيل أفرطت في استخدام القوة دون ضرورة، فيما أيّد حوالي١٣٪ هذه المقولة(٤٧).

ثالثًا: الممارسات الإسرائيلية خلال العدوان

استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة لمدة ٢٣ يومًا منذ إغلاق الحدود مع قطاع غزة بعمق يصل إلى ٤ كم منطقة عمليات عسكرية مغلقة في ٢٧ من ديسمبر ٢٠٠٩ نفذ سلاح الجو الإسرائيلي خلالها ٢٥٠٠ هجوم جوي على أهداف بقطاع غزة مستخدمًا ٢٠٠٠ طن من المتفجرات، مما أسفر إجمالا عن استشهاد ٢١٠٣ فلسطينيين، بينهم ٤١٠ من الأطفال بالإضافة إلى أكثر من ٥٣٠٠ جريح(٤٨).

وعلى المستوى العسكري لم يكن هناك أي قيود على وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي سواء سياسية أو قانونية. وكان القيد الأساسي على استمرار الهجوم الإسرائيلي هو تجنب وصول أي تهديد إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية من جانب، وتصاعد مستوي الخسائر الميدانية من جانب آخر. فمع تصاعد وتيرة قصف المقاومة الفلسطينية لمدن جنوب إسرائيل بالصواريخ أمرت قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي في ٩ من يناير ٢٠٠٩ بوقف العملية التعليمية في جميع المدارس في جنوب إسرائيل وإغلاق جامعة بن جوريون بعد أن سقط احد صواريخ جراد على مدرسة ثانوية في مدينة بئر السبع التي تعتبر رابع أكبر مدينة في إسرائيل(٤٩).

وانقسمت العملية العسكرية بقطاع غزة إلى ثلاث مراحل شملت مرحلة القصف الجوي والبحري الكثيف للقطاع الذي أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وتدمير المنشآت التابعة لحركة حماس(٥٠).

أما المرحلة الثانية، فتمثلت في الاجتياح البري المحدود مع تواصل القصف الجوي والبحري لتقسيم قطاع غزة إلى ثلاث مناطق منعزلة بهدف إعاقة انتقال الأسلحة والإمدادات بين وحدات حركة حماس، فضلا عن احتلال مواقع إستراتيجية في قطاع غزة، والتلال والمواقع المرتفعة ومداخل المدن والاقتراب من أماكن اختباء قادة حماس وتأمين ممرات لتزويد القوات المحتلة بما يلزم من تمويل وذخيرة وإسعاف(٥١)، وبدأت منذ أن صادقت الحكومة الإسرائيلية في ٢٥ من ديسمبر على طلب وزير الدفاع إيهود باراك باستدعاء ٦٧٠٠ جندي احتياط والإعلان في ٢ من يناير ٢٠٠٩ عن توسيع نطاق العملية البرية في القطاع. وشملت تلك المرحلة اغتيال بعض قياديي حركة حماس مثل الشيخ نزار ريان وانتهاءً باغتيال سعيد صيام وزير داخلية حكومة قطاع غزة وقائد الأمن الداخلي صلاح أبو شرخ في ١٥ من يناير(٥٢).

في حين استهدفت المرحلة الثالثة اقتحام مواقع مقاتلي حماس المحصنة في المدن والمخيمات الفلسطينية كثيفة السكان بأقل خسائر تذكر، والتي شهدت احتدام الخلافات بين القيادات الإسرائيلية حول جدوى تنفيذها والخسائر المترتبة عليها(٥٣).

ويمكن القول إن إسرائيل لم تكن تستهدف مجرد مواجهة تهديد أمني على حدودها وإنما خيار المقاومة ذاته. ولم تكن جرائم الحرب التي ارتكبتها ضد المدنيين سوى وسيلتها لوأد المقاومة، ويمكن الاستدلال على ذلك بعدة مؤشرات، من أهمها: قصف خمس مدارس تابعة لوكالة غوث اللاجئين «الأونروا» في المخيمات الفلسطينية والتي كان من أكثرها عنفًا قصف المدرسة الواقعة في مخيم جباليا شمال القطاع في ٢٩ من ديسمبر مما أسفر عن مقتل ٤٠ فردًا وإصابة ٦٠ من المدنيين(٥٤)، فضلا عن قصف رجال الإسعاف الفلسطينيين في ٣ من يناير ٢٠٠٩ وقتل ستة منهم(٥٥).

كما كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإنسانية في بيان صادر في ٩ من يناير ٢٠٠٩عن أنه جمع إفادات وشهادات تشير إلى إن جنودًا إسرائيليين قاموا في الرابع من يناير بتوجيه نحو ١١٠ مواطنين فلسطينيين في منزل واحد في حي الزيتون (نصفهم من الأطفال) وأمروهم بالبقاء في الداخل، وبعد ٢٤ ساعة على ذلك قصفت الطائرات الإسرائيلية المبنى(٥٦).

وفي السياق ذاته اعترفت مصادر عسكرية في إسرائيل في ٢٠ من يناير بأن الجيش استخدم قنابل وقذائف تحتوي على مادة الفسفور الأبيض الحارقة. وقالت إنها تحقق فيما إذا كان استخدامها تم بشكل غير قانوني بعد صدور تقرير منظمة العفو الدولية أكدت فيه أن لديها براهين قاطعة على أن إسرائيل استخدمت أسلحة محرمة دوليًا في حرب غزة من بينها القنابل الفسفورية الحارقة(٥٧).

حظى العدوان على غزة بإجماع المعارضة الحزبية إلى الحد الذي أوقف فيه بنيامين نتنياهو حملته الانتخابية ضد حزبي كاديما والعمل

وعلى المستوى الدبلوماسي فإنه إزاء تصاعد الضغوط الدولية والإقليمية على إسرائيل لوقف إطلاق النار والتي كان من أهمها محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن يُلزم إسرائيل بوقف إطلاق النار، أكدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في ٤ من يناير ٢٠٠٩ أن «الدبلوماسية الإسرائيلية سوف تقوم بدور محوري في التصدي لمحاولات إجبار إسرائيل على إنهاء العملية العسكرية قبل تحقيق أهدافها الميدانية لتأجيل الضغط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار»(٥٨).

ومن هذا المنطلق سعت الدبلوماسية الإسرائيلية في بداية العدوان على قطاع غزة لعرقلة الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية مع محاولة تحييد الانعكاسات السلبية لذلك الموقف على علاقات إسرائيل بالأطراف الدولية، فكان رفض المجلس الوزاري الأمنى المصغر اقتراح فرنسا في ٣١ من ديسمبر بوقف العدوان على قطاع غزة لمدة ٤٨ ساعة بمبرر أنه «غير واقعي لأنه لا يشمل أي ضمانات من أي نوع أن حركة حماس ستوقف إطلاق الصواريخ وتهريبها»(٥٩)، مع إبداء اهتمام ظاهري بالمقترح عبر تأكيد المتحدث باسم وزارة الخارجية ييجال بالمور أن ليفني سوف تحاول تعديله خلال لقائها مع الرئيس الفرنسي أثناء زيارتها لباريس. إلا أن ليفني قالت في تصريحات عقب محادثاتها بباريس في ٢ من يناير «إنه لا توجد أزمة إنسانية في قطاع غزة وبالتالي فلا توجد ضرورة لهدنة مؤقتة» بما يعني أن توجه ليفني لفرنسا لم يكن سوى مناورة لا تتعلق بتقييم المبادرة الفرنسية بجدية(٦٠).

وفي السياق ذاته حرصت وزيرة الخارجية الإسرائيلية على تأكيد أن العدوان على قطاع غزة لا يحقق فحسب الأمن القومي الإسرائيلي وإنما الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وتبرير الحرب على قطاع غزة من منطلق أن حركة حماس متمردة على الشرعية الفلسطينية، وبأنها جزء من منظومة محور «الممانعة»، الذي يضم كلا من إيران وسوريا وحزب الله في لبنان؛ والتي تشكل خطرًا (بحسب الادعاءات الإسرائيلية) على استقرار المنطقة، وعلى محور «الاعتدال» في الشرق الأوسط، وهو ما أشارت إليه ليفني في تصريحاتها في ٢٧ من ديسمبر ٢٠٠٩ بقولها «إن حماس منظمة إرهابية، تدعمها إيران، ولا تمثل المصالح الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني، بل تخدم

جهات إسلامية راديكالية تسعى إلى حرمان شعوب المنطقة من السلام»[٦١]، بما تواكب مع تأكيد بعض الصحف الإسرائيلية أن بعض الأنظمة العربية قد أيدت العدوان الإسرائيلي لإنهاء سيطرة حماس على قطاع غزة[٦٢].

على مستوى آخر اتبعت إسرائيل أسلوبًا شديد المراوغة في التعامل مع مقترحات التهدئة الأخرى من أجل المماطلة وكسب أكبر قدر من الوقت حتى تنشئ أمرًا واقعًا على المستوى الميداني وتفرض شروطها لهدنة جديدة مثل ادعاء وزير الدفاع الإسرائيلي في ٦ من يناير بأن «إسرائيل سوف تقبل بوقف العدوان على غزة وفقًا للمقترحات التي ستعرض عليها لوقف النار ومدى تضمنها شروطًا تتناسب مع أمن إسرائيل»[٦٣]. وهو ما تأكد بعد قيام أولمرت بإلغاء زيارة الوفد الإسرائيلي إلى القاهرة لبحث مبادرة التهدئة المصرية برئاسة عاموس جلعاد وشالوم ترجمان في ١٢ من يناير تحت دعوى أن إسرائيل «تنتظر قرار حماس، ولسنا متعجلين على شيء. فعندما يعودون ويكون لديهم رد مناسب، سيسافر الوفد الإسرائيلي إلى القاهرة»[٦٤].

وتواكب ذلك مع الادعاء بأن العملية العسكرية الإسرائيلية ذات طابع دفاعي للتصدي لإطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، وهو ما أشارت إليه مندوبة إسرائيل بالأمم المتحدة خلال المداولات للتوصل لصيغة لقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ في ٨ من يناير بقولها «إن صواريخ حماس لم تترك للدولة العبرية أي خيار. مطالبةً المجتمع الدولي بأن يركز جهوده «على أنشطة حماس وتأكيد أن الأنشطة الإرهابية لن تكون مشروعة. وأن الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة لا تعد نتاجًا للعملية العسكرية الإسرائيلية، وإنما لإصرار حركة حماس على استهداف المدنيين الإسرائيليين واستخدامهم المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية»[٦٥].

في حين اتجهت الدبلوماسية الإسرائيلية قبيل إعلان وقف إطلاق النار في قطاع غزة لاتباع أسلوب آخر يقوم على تعظيم المكاسب السياسية التي يمكن تحقيقها من خلال ذلك القرار، وهو ما اتضح بعد توقيع مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة في ١٦ من يناير بموجبها تقدم الولايات المتحدة مساعدات لوجيستية وتكنولوجية لإسرائيل لضمان السيطرة على المعابر أمنيًا وإنهاء تهريب السلاح إلى قطاع غزة[٦٦].

وانطوت الدبلوماسية الإسرائيلية على بعد دعائي لتضليل المجتمع الدولي حول مسؤولية إسرائيل عن المأساة الإنسانية في غزة اتضح من خلال إصدار وزارتَيْ الدفاع والخارجية بيانات دورية خلال العمليات العسكرية حول مراعاة إسرائيل للأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة وسماحها بدخول المساعدات الإنسانية للقطاع من خلال المعابر الإسرائيلية مع القطاع (كيريم شالوم وناحال عوز وكارني)، وتضمنت تلك البيانات مايلي:

١- أن إسرائيل منذ بداية العدوان سمحت بدخول ٥٣٦٤٧ طنًا من المساعدات الإنسانية محملة على ٢٠٨٤ شاحنة و٣١٦٢٣٥١ لترًا إلى قطاع غزة ونقلت ٣٨ مصابًا لتلقي العلاج في مستشفياته.

٢- أن الجيش الإسرائيلي منذ ٧ من يناير ٢٠٠٩ يوقف العمليات العسكرية خلال ثلاث ساعات يوميًا «لأغراض إنسانية تماشيًا مع الحاجيات والأوضاع الأمنية في المنطقة».

٣- إقامة «خط ساخن» مع المنظمات الدولية (منظمة غوث وتشغيل اللاجئين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة الصحّة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها) بهدف تقييم وتنسيق الاحتياجات الإنسانية ومطالب السكّان المدنيين الفلسطينيين. بالتعاون مع منسّق أعمال الحكومة الإسرائيلية واللجنة المدنية التابعة لحركة فتح في غزة[٦٧].

وعلى مستوى الممارسات الشعبية الرافضة للعدوان خرجت تسع نساء يهوديات من أمهات الجنود المحاربين يطالبن بوقف الحرب والجنوح إلى السلام. وهذا النشاط لا يمكن اعتباره هينًا بالنظر إلى أن حملة النضال من أجل انسحاب إسرائيل من لبنان قد بدأت بمظاهرة لأربع أمهات وانتهت بانسحاب إسرائيلي في سنة ٢٠٠٠. كما أقيمت مظاهرة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة شارك فيها مئات اليهود في تل أبيب، وكان من الممكن أن يشارك فيها ألوف لو وافقت الجبهة على طلب الشرطة الالتزام بعدم رفع العلم الفلسطيني[٦٨].

ويمكن القول إن الاحتجاجات الشعبية اقتصرت على فلسطينيي الداخل وقوى يهودية قليلة تنتمي لتيار اليسار الراديكالي، محدود التأثير أصلا. في الوقت نفسه ظل أداء حركة «السلام الآن» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان قاصرًا، على عكس أدائها أثناء الحرب على لبنان في سنة ٢٠٠٦، إذ إنها لم تخرج مظاهرة منددة بالعدوان إلا يوم ١٠ من يناير ٢٠٠٩، تحت شعار «التحذير من الغوص في المستنقع الغزاوي». وهكذا لم تقتصر سلبية «السلام الآن» على ضعف نشاطها وتأخره، ولكن أيضًا في مضمون الشعار الذي تبنته ليعبر عن الخوف من الانزلاق في حرب استنزاف طويلة الأمد وليس رفضًا للعدوان في حد ذاته. وهكذا فحتى حركة «السلام» الآن كانت جزءًا من الإجماع على العدوان. وليس هذا بمستغرب على الحركة التي في حقيقتها نشأت لتبرز ثمن الحرب وفوائد السلام دون الإعلان عن رفض الاحتلال في حد ذاته وما ينتج عنه من انتهاك حرمة شعب آخر[٦٩].

ونستنتج من أداء الصحف والأحزاب والرأي العام أن الإجماع على العملية العسكرية وردة الفعل الضعيفة الرافضة لوحشية العدوان كانا نتيجة التعتيم الإعلامي الصارم على العمليات العسكرية من أجل تحقيق هدف رئيسي هو ضمان استمرار التأييد الشعبي الإسرائيلي للعدوان، إلى حين اتخاذ قرار بوقفه[٧٠]، هذا فضلا عن الضعف الذي يعانيه اليسار الإسرائيلي، فحزب ميريتس يقف فى خندق «المعارضة الخجولة»، وحزب العمل كان شريكًا في حكومة العدوان بل إن رئيسه باراك هو المهندس الرئيسي للعدوان على غزة. وتلاشت الصبغة اليسارية للحزبين بشكل عام حتى في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية واصطفا في المركز السياسي للخريطة الحزبية، مع ميل واضح إلى يمين الوسط[٧١].

ولعل هذه مظاهر تطرف المجتمع الإسرائيلي وتعنته والتي دعمها العدوان وخلق تهديدًا أمنيًا خطيرًا؛ حيث بالغ المستوى الرسمي والنخبوي في وصف ذلك الخطر وفي الترهيب منه، الأمر الذي كان له تداعياته في مرحلة ما بعد العدوان.

رابعًا: تداعيات العدوان الإسرائيلي

ولعل التساؤل الذي أضحى مطروحًا بقوة في الآونة الأخيرة لاسيما عقب إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد هو: إلى أي مدى نجحت إسرائيل في تحقيق الأهداف التي أعلنتها في بداية العدوان وانعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية والمجتمعية في إسرائيل؟ وهل حقق الاستخدام المفرط وغير الإنساني للقوة الأمن للمواطن الإسرائيلي؟

وترتبط الإجابة عن تلك التساؤلات بتداعيات العدوان على إسرائيل والجدل السياسي حول نتائجه على المستوى الميداني، وهو ما يمكن استعراضه تفصيلا من خلال ما يلي:

١- التداعيات الأمنية والعسكرية للعدوان:

إن العدوان على غزة لا يمكن اعتباره مجرد مواجهة عسكرية تقليدية في إطار الصراع الممتد منذ فترة ما قبل إعلان إسرائيل كدولة عام ١٩٤٨، إذ إنه يعبر في إحدى دلالاته عن استمرار نمط المواجهات العسكرية غير المتماثلة التي تتمكن فيها ميليشيات المقاومة من التصدي لجيش نظامي اعتمادًا على أساليب حروب المدن والقذائف بدائية الصنع منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦.

حيث لم يحقق وقف إطلاق النار أحادي الجانب النتائج المرجوة لإسرائيل على المستوى الأمني ونتج عنه وضع أمني هش، تخلله استمرار قصف فصائل المقاومة الفلسطينية لمدن جنوب إسرائيل من جانب، والهجمات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة والمنطقة الحدودية بين مصر، والقطاع من جانب آخر وهو ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الإسرائيلية في تصريحاتها في ٢ من مارس ٢٠٠٩ بقولها «إن إنجازات الحرب الأخيرة على قطاع غزة بدأت في التلاشي. وإذا تبين أن حماس لم تفهم الرسالة، فإنها ستتعرض مجددًا لضربة»[٧٢].

وفي السياق ذاته اتجهت إسرائيل للتفاوض بشكل غير مباشر بوساطة مصرية مع حركة حماس حول تثبيت التهدئة في قطاع غزة ومنع إطلاق الصواريخ. إلا أن تلك المفاوضات تعثرت بعد اشتراط الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وإعداد قائمة بديلة تتضمن أسماء أسرى حماس المقترح الإفراج عنهم. بما يعني أن وقف إطلاق النار أحادي الجانب لم يكن ذا جدوى تُذكر في تحقيق الأمن لإسرائيل، وعادت المخاوف من عودة العمليات الفدائية داخل الخط الأخضر بعد الهجوم الفدائي الأخير بجرافة، والذي وقع قرب المجمع التجاري في «المالحة» جنوب القدس في ٦ من مارس ٢٠٠٩ وأسفر عن إصابة شرطيين إسرائيليين واستشهاد سائق الجرافة[٧٣].

في حين أشارت بعض المصادر بالجيش الإسرائيلي إلى وجود استعدادات لتنفيذ عدوان جديد على قطاع غزة بعد تولي الحكومة الإسرائيلية الجديدة للسلطة إذا ما استمر إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل(٧٤)، بالإضافة إلى أن نظام الدفاع الصاروخي قصير المدى المسمي القبة الحديدية الذي تتولى شركة رافائيل للصناعات العسكرية تطويره للتصدي لصواريخ الفصائل الفلسطينية لن يكون قابلا للاستخدام قبل عام ٢٠١٠ وهناك شكوك كبيرة في فاعليته، بما يعني أن جنوب إسرائيل سوف يظل معرضًا للتهديدات الصاروخية لفصائل المقاومة على الرغم من وقف إطلاق النار[٧٥].

وعلى المستوى الاستراتيجي فإن محاولة تحييد إيران وعزلها إقليميًا لم تنجح. ومع تولي باراك أوباما للرئاسة الأمريكية وإبدائه رغبته في التفاوض مع طهران حول القضايا الخلافية في علاقات الدولتين، بدأت إسرائيل في وضع خطوط حمراء للحوار الأمريكي مع طهران في إطار وثيقة تم تسليمها لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون خلال زيارتها لتل أبيب في ٣ من مارس ٢٠٠٩[٧٦] بالتوازي مع تلويح أولمرت في تصريحاته في ٢٦ من فبراير بقدرات إسرائيل العسكرية «وأنها تعرف كيف تدافع عن نفسها إزاء التهديد الإيراني» بما يؤكد أن المعضلة الأمنية التي تواجهها إسرائيل أكثر تعقيدًا من أن يتم التعامل معها بمجرد العدوان على قطاع غزة أو بمجرد الاعتماد على الأدوات العسكرية[٧٧].

٢- التداعيات السياسية للعدوان على غزة:

لعل الأثر الأكبر للعدوان الإسرائيلي على غزة كان اكتساح اليمين لكل من الساحة السياسية الإسرائيلية والوعي

الإسرائيلي معًا. فقد ارتبطت الانتخابات الإسرائيلية بشكل عام بمواجهات عسكرية عنيفة وهجمات إسرائيلية وحشية تسبقها وتمهد لها من خلال لمبالغة في تقدير التهديد الأمني الخارجي من أجل توحيد الصف. في الوقت ذاته يتسابق كل حزب ومرشحوه في إثبات أنهم الأجدر بتولي الحكم والأقدر على استخدام القوة دون الخضوع لأي ضغوط خارجية أو داخلية، ودون التقيد بأي حدود أو اعتبارات من أجل الحفاظ على الأمن الإسرائيلي وسلامة المواطنين. لكن هذه اللعبة القديمة الجديدة لم تخدم أي طرف سوى اليمين المتطرف الإسرائيلي؛ ولذا فإن التمهيد العنيف للانتخابات من جانب أولمرت وليفني وباراك، لم يخدم إلا اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو وليبرمان وبقية الأحزاب الدينية والقومية الصهيونية.

وهكذا انقلب السحر على الساحر والسبب في ذلك أن الرأي العام الإسرائيلي راغب في استمرار المواجهة مع حماس وهو ما تطابق مع خطاب نتنياهو أثناء الانتخابات؛ فقد أقنعهم بأنه الأقدر على إدارة المواجهة، كما أن الإسرائيليين يميلون دومًا إلى التصويت لليمين في كل مرة تكون فيها مسألة الأمن على رأس جدول الأعمال. بل الأخطر من ذلك أن الرأي العام لم يعد متحمسًا للسلام بعد أن أقنعه قادة اليمين «أن الانسحابات من جنوب لبنان وغزة وبعض أنحاء الضفة كانت المسئولة عن ضعضعة أمن الدولة العبرية»[٧٨].

وكانت الحرب ونتائجها على رأس الاهتمامات أثناء الحملة الانتخابية، ففي حين حاولت أحزاب الائتلاف الحكومي إقناع الرأي العام أن الحرب كانت إنجازًا كبيرًا، حاولت أحزاب المعارضة اليمينية التقليل من حجم الإنجاز وإظهار الحكومة عاجزة وفاشلة ومقيدة لأيدي الجيش في تصفية حماس[٧٩].

وقال موقع «أومديا» الإسرائيلي إنه اتضح من خلال الاستطلاع الذي أجراه معهد العلاقات الإسرائيلية الأمريكية إبان الانتخابات الإسرائيلية في فبراير ٢٠٠٩ حول رئيس الحكومة القادم، أن ٣٦,٦٪ من الإسرائيليين يفضلون نتنياهو أن يكون رئيس الحكومة في المواجهة المقبلة مع حماس. كما تبين من الاستطلاع أن ٣٦,٦٪ من المستطلَعين يرون أن باراك هو رئيس الحكومة الأفضل في المواجهة المقبلة مع حماس، في حين أعتقد ١٥ ٪ فقط أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني رئيسة الحكومة الأفضل في حال نشوب مواجهة مع حركة حماس[٨٠].

وفي هذا السياق جاءت نتائج الانتخابات مؤكدة لنتائج ذلك الاستطلاع بحيث كان الفيصل هو درجة التشدد في الخطاب أثناء الحملات الانتخابية. ففي مقابلات أجرتها صحيفة معاريف مع ممثلي الأحزاب الثلاثة الرئيسية أثناء الانتخابات جاءت البرامج السياسية لهذه الأحزاب متفقة على إسقاط حركة

الأثر الأكبر للعدوان الإسرائيلي على غزة كان اكتساح اليمين لكل من الساحة السياسية الإسرائيلية والوعي الإسرائيلي معًا

حماس الفلسطينية بالقوة العسكرية، وأن تكون القدس المحتلة موحدة وعاصمة أبدية للدولة اليهودية، وعدم التفريط في هضبة الجولان السورية المحتلة إلا في ظل شروط تعجيزية تقبل بها دمشق[٨١]. وعلى الرغم من تشابه اتجاهات الأحزاب الرئيسية في المواقف من القضايا الأمنية ومن مكونات العملية السلمية وعلى الأخص من حركة حماس ومن التفاوض معها، إلا أن الناخبين في النهاية أعطوا ثقتهم لليمين المتطرف.

فبالنسبة للموقف من حماس تضمن خطاب الليكود أن «إسقاط حكم حماس هو هدف استراتيجي، ويمكن تحقيق ذلك بشتى الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية، ولا يمكن لإسرائيل أن تسلم بوجود قاعدة إرهاب إيرانية إلى جانب عسقلان وتل أبيب». وفي السياق ذاته أكد قادة حزب كاديما أن «إسقاط حكم حماس في غزة هو هدف استراتيجي، ويمكن تحقيق ذلك بوسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية، وكذا الحق في توجيه ضربة عسكرية وخلق تحالف دولي ضدها، ومنذ صعدت حماس إلى الحكم نجحنا في عزلها عن الأسرة الدولية. وفقط مؤخرًا، في حملة (الرصاص المصبوب)، وجهت إسرائيل ضربة شديدة لحماس». وقال ممثلو العمل: «هدفنا هو أن تتوقف تمامًا نار القسام والصواريخ، وأن يتوافر الطريق الموقف التام للتهريب عبر الحدود المصرية. ومثلما حصل في أثناء حملة «الرصاص المصبوب»، لا يمكننا أن نضمن تحقق هذه الشروط من دون ممارسة القوة، التي تشكل تهديدًا على حكم حماس مثلما يظهراليوم، وتضعه في خطر حقيقي»[٨٢].

وبالنسبة لمسألة التفاوض مع حماس تشابهت أيضًا مواقف الأحزاب الثلاثة وجنحت إلى اليمين المتطرف في سباق التعنت ورفض الآخر لاجتذاب التأييد الشعبي. قال ممثلو الليكود: «هذه منظمة إرهابية تعلن على الملأ نيتها إبادة إسرائيل، وعليه فلا يمكن أن تكون طرفًا في المفاوضات». وقال ممثلو كاديما إن «الحوار مع حماس كمنظمة إرهابية سيكون خطأ استراتيجيًا؛ لأن إسرائيل تتبنى الحوار مع المعتدلين، وإظهار قبضة حديدية ضد المتطرفين، وحماس منظمة إرهابية إسلامية متطرفة. مثل هذا الحوار سيعطي حماس شرعية ويخرجها من العزلة الدولية التي قدناها ثلاث سنوات». وبالدرجة نفسها من التعنت قال ممثلو العمل: «نحن لا ندير مفاوضات مع حماس، باستثناء المفاوضات غير المباشرة من خلال المصريين في مسألة تحرير

شاليط. حماس منظمة إجرامية، وزعماؤها يقولون بوضوح إن لديهم تعليمات من الله لتصفية دولة إسرائيل. لا توجد أي إمكانية لإدارة بحث مع مثل هذه المنظمة»(٨٣).

وفي هذا الصدد يرى شاؤول أرئيلي في مقال له في هآرتس أن «التطرف لن يجلب سوى تطرف على الجانب الفلسطيني، وأن اجتياح اليمين المتطرف انتخابات الكنيست الثامنة عشرة سوف يحسم مستقبل القيادة الفلسطينية. فاختيار الشعب الإسرائيلي لن يأتي بحكومة فلسطينية تقودها فتح، بل على العكس فإن حماس سوف تزداد قوة، وسيصبح لديها الحجة والمبررات الكافية لاستخدام العنف والتعنت مع حكومة إسرائيلية يمينية يُتوقع معها غياب العملية السياسية. في هذه الحالة قد ترحل فتح عن الحلبة السياسية بالانضمام إلى حماس أو بإخلاء مكانها لها»(٨٤).

ولكن التخوف الذي يبديه المحللون من أثر سيطرة اليمين يصبح غير مفهوم في ظل غياب التوجه اليساري عن الحكومات الإسرائيلية حتى عندما تولاها حزب العمل. ووفق ب. ميخائيل في جريدة هآرتس «لم ينجح كاديما في أن يثبت اختلاف توجهاته الوسطية عن كل الحكومات اليمينية التي سبقته؛ فجميعهم كانوا متشابهين على مستوى السياسات على الرغم من اختلافات الخطاب الهامشية(٨٥).

وهكذا نصبح أمام تساؤلين أولهما هو: ما الذي جعل الإسرائيليين يختارون نتنياهو على الرغم من تشابه خطاب الأحزاب؟ أما التساؤل الثاني فهو: لماذا يعتبر انتصار اليمين نتيجة للعدوان على غزة إذا كانت جميع الحكومات التي سبقته يمينية التوجه؟ ولعل الإجابة هى أن المجتمع الإسرائيلي مع تصاعد إدراكه للتهديدات الأمنية لم يعد يكتفي بيمين الوسط الذي لم ينجح في التعامل مع استمرار قصف المقاومة الفلسطينية لمدن جنوب إسرائيل بعد تأكيد بنيامين نتنياهو في أكثر من موقف:«أن إسرائيل تواجه الإسلام المتطرف بقيادة إيران ولا مفر من اجتثاث حركة حماس التابعة لها بقطاع غزة ومواجهتها بكل صورة ممكنة لتبقى دولة إسرائيل آمنه»(٨٦)، والسياسات الحدية التي أضحى الجمهور الإسرائيلي يؤيدها. وهو ما أشارت إليه أمونة ألون في هآرتس بقولها: «إن إسرائيل تريد زعيمًا قويًا، وتستحق مثل هذا الزعيم، وهي تريد من هذا القائد القوي أن يقودها في سياسة يمينية صارخة، ومن حقها أن تحصل على ذلك أيضًا. ويجب ألا يقول أحد للقائد نتنياهو ما الذي يتوجب عليه أن يفعله؛ لأنه هو صاحب القرار في ذلك»(٨٧).

كما ترتب على العدوان على غزة إكساب الخلافات الداخلية بين اليهود والعرب عمقًا كبيرًا بما اتضح خلال حملة ليبرمان الانتخابية التي قامت على التشكيك في ولاء العرب واعتبار ذلك محددًا لمستقبلهم داخل الدولة، ودعوته من جانب آخر لإعادة تقسيم إسرائيل والضفة الغربية بحيث تنتقل بعض البلدات العربية إلى سيادة الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها بينما تقوم إسرائيل «بضم المناطق اليهودية»(٨٨). وساعد في نجاح حملة ليبرمان في اجتذاب تأييد اليهود المتطرفين عبر تركيز الضوء على الخوف من «عدو الداخل» مواقف عرب إسرائيل الرافضة للعدوان وسيادة الفكر العنصري التمييزي مجتمعيًا.

وعلى نقيض الاتجاهات القائلة بتحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين يرى إسرائيل هارئيل في هذا الصدد أن الشعب الإسرائيلي هو شعب عملي اختياراته براجماتية وليست أيديولوجية. ففي مقال لهارئيل يقول: «عمومًا الجمهور الإسرائيلي ليس يمينيًا أو يساريًا، هو واقعي». وهو هنا يشكك في الجدل الثائر حول ميل المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين. ويرى أن الإسرائيليين «لم ينتخبوا اليمين السياسي في الانتخابات الأخيرة وإنما انتخبوا من يحللون الواقع بصورة حقيقية ويقترحون وسائل وأساليب واقعية لمكافحة الإرهاب والتهديد الإيراني والأزمة الاقتصادية. ويضيف أن «فكرة الدولتين لشعبين التي طرحها حزب العمل عاليًا مُنيت بالهزيمة ليس بسبب المعارضة الأيديولوجية وإنما لأن الجمهور قد تيقن أن الفلسطينيين لا يقصدون هذا الحل بالمرة إلا أنهم يستخدمونه لإضعاف إسرائيل من الداخل والخارج»(٨٩).

وعلى المستوى الشعبي تصاعدت معدلات التأييد للكتلة الدينية اليمينية بعد وقف إطلاق النار؛ حيث أظهر استطلاع للرأي مع نهاية شهر يناير تصاعد نسبة التأييد لها من ٥٠٪ إلى ٧٠٪. وعلى الرغم من أن المستوى الرسمي لم يَعِدْ بأهداف كبيرة من وراء العدوان إلا أن أداءهم لم يلقَ استحسان الرأي العام الإسرائيلي؛ فوفق استطلاع أجرته القناة الثانية الإسرائيلية بعد وقف إطلاق النار فإن ٥٠٪ ممن شملهم الاستطلاع لم يؤيدوا وقف إطلاق النار، في مقابل تأييد ٣٦٪. غير أنه في خلال أسبوع من وقف إطلاق النار ومع الهدوء على الجبهة بدأ التقارب بين مؤيدي ومعارضي وقف إنهاء العملية العسكرية؛ فوفق استطلاع نشرته جريدة معاريف أيد ٤٨٪ من المبحوثين استمرار العمليات واحتلال قطاع غزة. بينما رأى ٤٤٪ أنه كان من الضروري وقف إطلاق النار. وفي السياق ذاته أُجري استطلاع آخر وافق فيه ٥٨٪ من المبحوثين على قرار وقف إطلاق النار، بينما اعتبر ٣٨٪ القرار خاطئًا. وهكذا فإن هدوء الأوضاع في الجنوب إلى حد ما غير موقف الرأي العام لتأييد التهدئة(٩٠).

ومن ناحية أخرى اتجه بعض الناشطين الحقوقيين بعد انتهاء العدوان للتنديد بأداء الجيش، وطالبوا بالتحقيق في

الانتهاكات التي قامت بها إسرائيل في قطاع غزة، وأوردت صحيفة يديعوت أحرونوت أن ستة من كبار الخبراء القانونيين في إسرائيل، طالبوا المستشار القانوني للحكومة مناحيم مزوز بإجراء تحقيق خارجي حول ما إذا كان الجيش ارتكب جرائم حرب خلال عدوانه على قطاع غزة؛ بهدف استباق أي دعاوى قضائية يمكن أن تُرفع ضد إسرائيل في المحاكم الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب. كما أن الخبراء طالبوا بأن يكون التحقيق خارجيًا وذلك لضمان «الحياد»، وفق الخبراء فإن «المستشار القانوني للحكومة مناحيم مزوز والمدعي العام العسكري، العميد أفيحاي مندلبليت ضالعان في المحرقة وصادقا عليها، ولذلك فإنه ليس بإمكانهما أن يكونا ضمن طاقم التحقيق»[٩١].

كما اعترضت منظمة «بتسيليم» لحقوق الإنسان على مواصلة إسرائيل منع إجراء تحقيقات مستقلة حول خرق قوانين الحرب في قطاع غزة، وعلى أنها تمنع مراقبي حقوق الإنسان المستقلين من دخول قطاع غزة. وقد حاولت المنظمة –ضمن منظمات أخرى– دخول القطاع في شهري يناير وفبراير، غير أن الحكومة الإسرائيلية ظلت تماطل في الرد على طلبهم. وفي هذا الشأن قالت مديرة منظمة «بتسيليم» جيسيكا مونتال إن «إسرائيل تمنع دخول مراقبي منظمات حقوق الإنسان المستقلين إلى غزة». واعتبرت أن «من حق الجمهور الإسرائيلي معرفة الحقيقة حول ما قامت به قواتنا في قطاع غزة. فمصلحة إسرائيل تتطلب أن تخرج الصورة الكاملة إلى النور»[٩٢].

وفي سياق آخر قدمت جهات غربية وإسرائيلية ١٥ دعوى إلى محكمة لاهاي لجرائم الحرب ضد ١٥ شخصية سياسية وعسكرية إسرائيلية في ٢١ من يناير ٢٠٠٩، في مقدمتهم: رئيس الوزراء أيهود أولمرت، ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ووزير الدفاع إيهود باراك، تتناول جرائم الحرب وإبادة جماعية في قطاع غزة[٩٣]؛ بما يعني أن البعد القانوني لمناهضة العدوان في إسرائيل قد اكتسب زخمًا متصاعدًا بعد العدوان، وهو ما لا يمكن التعويل عليه كثيرًا في الاستدلال على تحول موقف ناشطي السلام في إسرائيل نحو مزيد من الفاعلية.

٣- المدلولات الثقافية للعدوان على غزة:

ارتبطت رؤية المجتمع الإسرائيلي للقوة كخيار للتعامل مع الفلسطينيين باختلاف تراتبية مكونات الهوية الإسرائيلية –وهي الصهيونية واليهودية وذكرى الهولوكوست التي شوهت علاقة الإسرائيليين بالآخر، فضلا عن الديمقراطية التي هي بمعنى أصح إثنوقراطية مقتصرة على يهود دولة إسرائيل– من فترة إلى أخرى[٩٤]. حيث غلب على المجتمع الإسرائيلي إبان العدوان على غزة ارتفاع تأثير المكون الديني اليهودي والمكون الصهيوني وسيطرة هاجس الأمن والشعور بالخطر وتهديد الآخر في الوقت الذي تتراجع فيه قيم الديمقراطية والعالمية والاندماج وحقوق الإنسان.

ويرتبط ذلك بنشأة الدولة التي بُنيت على خطاب تاريخي ديني أكد وحدة وتميز الشعب اليهودي. وأن آلام ومعاناة الشتات لابد أن يوضع لها حد بالعودة «لأرض الميعاد»، والذي يجعل إسرائيل وطنًا أسطوريًا بكفاءة وفق البنيويين. وهكذا، خلقت الصهيونية دولة يهودية على أرض الواقع غريبة عن محيطها مبنية على أساس خطاب وروايات الهوية. نتج عن هذا طبيعة خاصة لإسرائيل يرتبط فيها أمن الدولة مباشرة بحماية هويتها الصهيونية واليهودية أكثر من أي دولة أخرى. كما اتسع الفرق بين الأنا والآخر وأصبحت الهوية مسألة وجود[٩٥]. ولعل قطاعات كبيرة من المثقفين الإسرائيليين يدركون مشكلات تعريف الهوية الإسرائيلية على نحو يعزل إسرائيل عن محيطها، ويغلب عليه الخوف المرضي من الآخر وبالتالي يُدخل إسرائيل في سلسلة من العنف. كتب ماكسيم غيلان، الكاتب والصحفي والشاعر الإسرائيلي المعروف «أن ثمة أنظمة مجنونة كثيرة في العالم. لكن ليس كما النظام «الإسرائيلي». فهذا الأخير يعتبر «العالم كله ضدنا»، ويعلّم أطفاله أغنية تقول هذا الشيء بالذات. ليس ثمة دولة أخرى كإسرائيل تهدّد بتدمير العالم من خلال حرب نووية، أو من خلال ارتكاب انتحار جماعي (عقدة الماسادا). نعم، «الإسرائيليون» يستطيعون تدمير العالم، او إشعال حرب عالمية تدمّره. والمؤسسة العسكرية «الإسرائيلية» تمتلك الوسائل الضرورية لذلك»[٩٦].

وقد ارتفع العنصر الديني أثناء العدوان على غزة متمثلا في النصح الديني للجنود أثناء العدوان وانتشار الأساطير الدينية اليهودية، بل وتفسيرها على نحو يشجع الجنود على ارتكاب المزيد من المذابح ويصورهم على أنهم أبطال. وقد انتشرت أثناء العدوان رواية أن السيدة راحيل –والدة عزيز مصر– ظهرت للجنود لتشجعهم على القتال. وكان تعليق الباحث المصري المتخصص في علوم الأديان أبو إسلام أحمد عبدالله «أن ظهور اسم «راحيل» في الغيبيات الدينية الإسرائيلية في حرب غزة، جاء ردًا على بيان شديد اللهجة لاتحاد الكنائس الإنجيلية في العراق، يشير فيه إلى «أن هذه المرأة وأم النبي يوسف عليه السلام، تبكي مجددًا على أطفال فلسطين، بعد أن ماتت مكلومة بسببهم عندما قتلهم جميعًا هرودس وهو آخر ملوك مملكة يهودا التاريخية التي كانت في فلسطين حتى منتصف القرن الأول للميلاد». ويرى أبو إسلام أن ظهور «راحيل» لهم في حرب غزة ليس لصالحهم، فحديثهم عن ذلك يحمل شهادة هزيمة لجنودهم، فالإنسان المهزوم يحتاج إلى ما يعينه باللجوء إلى الغيبيات». والأكثر من مجرد ظهورها هو قولهم بأن السيدة راحيل أرشدت الجنود إلى ثلاثة مواقع

للمتفجرات[٩٧]. ومهما كان الموقف من الرواية ففي النهاية دليل على البعد الديني اليهودي وعلى دور الحاخامات في ذلك العدوان.

وفي السياق ذاته كتب اثنان من جنود الاحتياط الإسرائيليين هما: شامير يجر وجال إينفا إلى صحيفة يديعوت أحرونوت يشكوان من تعاظم دور رجال الدين والمكون الديني في الجيش الإسرائيلي أثناء العدوان. وأبديا تخوفهما من الانتقال من حروب الاختيار إلى الحروب المقدسة الحتمية. وفي هذا الشأن تحدثا عن وحدة «الوعي اليهودي» التي صاحبت الجيش في عملياته، ووعدت الجنود بأن يرسل الله لهم ملائكة تحفظهم. ويقول الجنديان إن «الحاخام القائد بالجيش الإسرائيلي أفيخاي رونتزكي ظل يتحدث عن قصة داوود وجالوت. ومما يثير السخرية أنه قد اختار الحديث بالذات عن قصة حنا وأبنائها السبعة في اليوم نفسه الذي دمرنا فيه بيتًا فلسطينيًا به أطفال». وكان هناك نشاط ملحوظ لحاخامات لوبافيتشر التبشيريين الذين ألقوا محاضرات في التوراة للجنود. ورغم شكاوى بعض الجنود إلى قادتهم، لم يتوقف رجال الدين عن نصائحهم وممارساتهم. وحتى اليوم الأول من وقف إطلاق النار حدثهم رجال الدين عن قصة استعداد إبراهيم للتضحية بابنه كما هم على استعداد للتضحية بأرواحهم[٩٨].

من ناحية أخرى بدت التنشئة العنصرية التي تحض على الكراهية مؤثرة وفعالة مع أفراد آخرين في الجيش. فراح بعض الجنود يكتبون «موتوا جميعا» ويرسمون علامات يهودية وصهيونية على جدران منازل الفلسطينيين المدمّرة. يقول أحد المواطنين الفلسطينيين ويدعى السوافيري والذي دُمر منزله بالكامل بعد أن احتله مجموعة من الجنود الإسرائيليين إنه وجد على جدران منزله «صورة لخنزير مكتوب إلى جواره عبارة بالروسية تدل على الصوت الذي يصدره الخنزير، فضلا عن العديد من نجمات داود وحريق يحيط بامرأة محجبة يقيدها رجل.....وكتبوا بالعبرية «ارحلوا أو موتوا» و«اللعنة على غزة» و«اللعنة على حماس» بالانجليزية. ووقّع الجنود بما يبدو أنه اسم وحدتهم بالجيش». وفي منازل أخرى «رُسم شاهد قبر على الحائط وكُتب عليه «العرب.. ١٩٤٨-٢٠٠٩» بالعبرية، وهو يربط بين حرب عام ١٩٤٨ التي أدت إلى قيام دولة إسرائيل وحولت مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى لاجئين، وبين الحرب على غزة.....وتقول إحدى الرسائل: «يمكنكم أن تركضوا لكنكم لا تستطيعون أن تختبئوا» و«غزة.. نحن هنا» ونقش العديد من نجمات داوود على الحوائط.». ولعل هذه الرموز الثقافية تؤكد أن تنشئة الجنود تقوم على كراهية العرب وعلى التعامل معهم كأنهم ليسوا بشرًا أصلا[٩٩].

غلب على المجتمع الإسرائيلي إبان العدوان على غزة ارتفاع تأثير المكون الديني اليهودي والمكون الصهيوني

وفي الوقت نفسه ارتفع تأثير المكون الصهيوني؛ بمعنى الحفاظ على إسرائيل وطنًا قوميًا لليهود باختلاف مساحتها وحدودها من جماعة لأخرى، ومع عزل المواطنين العرب فيها. يقول ليبرمان: «من أجل الحفاظ على دولة يهودية صهيونية وديمقراطية أؤيد قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة... إنه لا يُتوقع من الأقليات العربية في إسرائيل أن يسهموا في المشاركة في الحلم الصهيوني ولكن عليهم قبول إسرائيل كدولة يهودية... ويجب اختبار ولائهم لدولة إسرائيل أو فقدان الجنسية». وأعرب عن تأييده لنقل البلدات العربية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية مقابل ضم المستوطنات الكبرى في الضفة إلى إسرائيل[١٠٠].

وتتفق شعارات الأحزاب الدينية مع شعارات العلمانيين وإن بشكل نسبي؛ فقد صرح نتنياهو بـ «أنه لا يختلف مع ليبرمان حول شعار اشتراط «الولاء للدولة» من أجل الحصول على المواطنة، وهو ما يعني أداء الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنيّة، علاوة على التماثل مع رموز الدولة، مثل النشيد والعلم والاعتراف بوثيقة الاستقلال». فهذا الحديث موجه لعرب الداخل كشرط لمعاملتهم كمواطنين في دولة يهودية نقية نسبيًا، مما يعني انتفاء إمكانية قيام دولة لجميع مواطنيها، أو دولة ديمقراطية علمانية، وهذا لا يعني فقط التلويح بفكرة الترانسفير، ولكنه يشير إلى احتمالات تعثر مسائل اللاجئين وحتى إمكانية قيام دولتين على أرض فلسطين التاريخية[١٠١].

وهكذا فإن ارتفاع المكون الصهيوني واليهودي والإثنوقراطي في خطاب الحكومة الإسرائيلية الجديدة في ظل اجتياح اليمين المتطرف ينذر بتعقد أوضاع كلٍ من فلسطينيي الداخل والمنطقة كلها على السواء.

٤- تداعيات العدوان على مستقبل عملية السلام:

إن ما أفرزته الانتخابات الأخيرة في إسرائيل، ولاسيما فوز يمين الوسط واليمين المتطرف بغالبية المقاعد في الكنيست، يعكس صعود تأثير الأيديولوجية الصهيونية والتطرف الديني اليهودي، وهو ما يعد تحديًا رئيسيًا على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي ومهددًا -في الوقت ذاته- لعملية السلام[١٠٢].

فاليمين الديني المتطرف لا يعترف من الأساس بوجود فلسطيني سابق على دولة إسرائيل. ويرى الصهاينة المتدينون أن حرب ١٩٦٧ كانت معجزة من الله، وأنه يجب ألا يفرط

الإسرائيليون في أي شبر من الأرض المقدسة بما في ذلك الضفة الغربية والقدس. ويؤمن اليهود الصهاينة بأن إقامة إسرائيل على كامل أرض الميعاد تعجل بـ«الخلاص»، ولذا كانت بعض الجماعات الصهيونية الدينية تدبر عمليات إبادة للفلسطينيين. ولا يمكن إنكار قوة وتأثير تلك الجماعات، التي أثرت على صنع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية، بل وعلى شكل المشهد الأيديولوجي الإسرائيلي منذ اغتيال رابين على أيدي أحد المنتمين لهذه الجماعات وحتى مواجهتهم العنيفة مع قرار فك الارتباط في عهد شارون، وإلى يومنا هذا في أثناء الحرب على غزة وفي الانتخابات التي أعقبتها.

وعلى مستوى آخر فإن الليكود ينتمي للفكر المحافظ والذي كان أقرب لليمين الوسط منه لليمين المتطرف. ويؤكد هذا التوجه أهمية القوة العسكرية في مواجهة العرب، وهم في حقيقة الأمر يعطون أولوية للانتعاش الاقتصادي وللاندماج في السوق العالمي تفوق أهمية «أرض إسرائيل الكبرى» التي تحتل مكانًا أكبر في خطابهم أكثر منها في سياساتهم لاعتبارات انتخابية وإستراتيجية واقتصادية بالأساس. وهذا يعني أنهم مستعدون للانسحاب من الأراضي المحتلة، ولكنهم يفضلونه انسحابًا أحادي الجانب، فهم يتجاهلون الآخر الفلسطيني. كذلك يعطي هذا التوجه أهمية كبيرة ليهودية الدولة ويزعجه كثيرًا التغير الديموجرافي. فهم أميل لفكرة الترانسفير والانفصال من طرف واحد.

أما اليهود الروس -الذين يمثلهم حزب إسرائيل بيتنا بزعامة ليبرمان- فيعطون أهمية كبيرة لتوازن القوى. وطالما أن إسرائيل الأقوى بين جيرانها العرب فليس هناك مبرر أن تتنازل طواعية عن أي شبر من الأراضي المحتلة. ويعزي موقفهم إلى أنهم يستوطنون الأراضي المحتلة ولا يريدون تركها؛ حيث يعمل الروس بالأساس لصالح الجماعة الروسية وأولوياتها. ويعتقدون في ضرورة قصر الديمقراطية والحقوق على اليهود دون العرب ولا يثقون في الآخر(١٠٣).

ولكن بعد ظهور نتائج الانتخابات قال ليبرمان في أول تصريح له «إنني أؤيد إقامة دولة فلسطينية، كما أوافق على إخلاء المستوطنات مع ملاحظة حل إقامة الدولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»(١٠٤). ولكن التساؤل المطروح في هذا الصدد هو: عن أي دولة يتحدث ليبرمان؟ وعلى أي مساحة؟ وما شكلها؟ وما إمكانية تطبيق سياسات الفصل والترانسفير؟ وفيما يتعلق بالسلام مع سوريا نقلت صحيفة هآرتس عن نتنياهو أنه يخطط لانسحاب جزئي من منطقة صغيرة في هضبة الجولان مقابل التوصل إلى اتفاق «لا حرب» مع سوريا(١٠٥). وإن صحت نية نتنياهو في الانسحاب من الأراضي السورية جزئيًا أو حديث ليبرمان عن إنشاء دولة فلسطينية، تتأكد فكرة الانسحاب أحادي الجانب والتوجه نحو فرض تسوية غير عادلة على المسارين السوري والفلسطيني. وبناء على تاريخ ومواقف الليكود واليهود الروس واليمين الديني يُتوقع أن يخيم على الأداء الإسرائيلي -وخاصة المتعلق بعملية السلام- خطاب في ظاهره الاعتدال ويستبطن في الوقت ذاته سلوكًا جائرًا أحادي الرؤية. الأمر الذي ينتفي كل مرة إلى تكرار سيناريو الفشل في الوصول لتسوية طالما لم تتعلم إسرائيل أهمية الحوار والاعتراف بالآخر وأخذ مطالبه المشروعة في الاعتبار.

٥- تداعيات العدوان على وضع إسرائيل إقليميًا:

تتجاوز دلالات اللجوء الإسرائيلي المتكرر لاستخدام القوة العسكرية مجرد تراجع أهمية خيار السلام على المستوى الإقليمي لانعدام أجواء الحل السياسي إقليميًا ودوليًا، وإنما تكمن الدلالة الأكثر أهمية في استحالة دمج إسرائيل في محيطها الإقليمي؛ لأن ذلك ينطوي على درجة عالية من التهديد لدول الجوار بما ترتب عليه عدة نتائج تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- إضعاف مواقف دول الاعتدال العربي بعد إثبات إسرائيل أن التفاوض مع الفصائل الفلسطينية والموافقة على الهدنة العسكرية المؤقتة لم يكن سوى مراوغة لكسب الوقت والإعداد للاعتداء على قطاع غزة، فضلا عن إصرار تل أبيب على إحراج مصر من خلال التشدد في مفاوضات التهدئة غير المباشرة بين إسرائيل وحماس(١٠٦)؛ ولذا لم يكن غريبًا أن تقوم مصر بتجميد مباحثات تجارية مع إسرائيل واستدعاء وفدها التجاري من القدس في ٢٠ من فبراير٢٠٠٩ بعد تعثر مفاوضات تقودها مصر بغرض إقرار اتفاق للتهدئة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل؛ بسبب اشتراط إسرائيل إطلاق سراح شاليط للموافقة على تهدئة جديدة في قطاع غزة(١٠٧).

ب- توتر العلاقات الإسرائيلية التركية التي كانت تعتبر أحد الثوابت في السياسة الشرق أوسطية لتركيا، ويمكن الاستدلال على ذلك التوتر في العلاقات من خلال التنديد التركي بالعدوان على غزة، وأيضًا من خلال موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال منتدى دايفوس الاقتصادي من جانب وتصريحات آفي مزراحي في ١٦ من فبراير ٢٠٠٩ ردًا على احتداد أردوغان على الرئيس الإسرائيلي بيريز خلال المنتدى والتي قال فيها «إن قتلة الأرمن بالأمس يمارسون القتل اليوم في حق الأكراد ويحتلون شمال قبرص». مما دفع الخارجية التركية لتقديم مذكرة احتجاج للسفير الإسرائيلي ووصفت تصريحات الجنرال بالهذيان(١٠٨)، وتواكب ذلك مع رفض إسرائيل مشروعًا تركيًا لإقامة مستشفى فلسطيني إسرائيلي داخل ما يسمى بالخط الأخضر في ٢٠ من فبراير ٢٠٠٩ (١٠٩)، بما يعني أن العلاقات الوطيدة بين إسرائيل وتركيا قد تعرضت لعدة انعكاسات سلبية على أثر العدوان.

الخاتمة:

جاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كاشفًا عن تعقيدات المشهد الإسرائيلي بجميع أبعاده السياسية والعسكرية والمجتمعية والثقافية، على الرغم من عدم اختلاف النهج الصهيوني الوحشي خلال العدوان عن النمط العام للمواجهات العسكرية التي انخرطت فيها إسرائيل منذ عام ١٩٤٨.

حيث ارتبط العدوان على غزة بالغائية السياسية التي تبنتها غالبية التيارات السياسية الإسرائيلية قبيل انتخابات الكنيست الثامنة عشرة لاجتذاب تأييد الرأي العام الإسرائيلي الذي تحول نحو اليمين السياسي وأضحت غالبية قطاعاته تؤيد بصور واضحة استخدام القوة العسكرية في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة. ولقد كان لذلك بطبيعة الحال انعكاساته على الخطاب الرسمي الإسرائيلي خلال العدوان على قطاع غزة؛ بحيث اتجه بشكل عام نحو تأكيد حتمية استخدام القوة لإنهاء قصف مدن جنوب إسرائيل بالصواريخ، وضرورة الاستمرار في العدوان مع إنكار وجود معاناة إنسانية في غزة. وهو ما لم يستمر حتى نهاية العملية العسكرية في قطاع غزة مع احتدام الخلافات بين ليفني وباراك من جانب وأولمرت والقائد الميداني للعملية العسكرية يوآف جالنت حول توسيع نطاق العدوان البري على قطاع غزة والصيغة الملائمة لإنهاء العمليات العسكرية من جانب آخر.

وعلى المستوى غير الرسمي توافقت رؤى ومواقف قطاعات الرأي العام الإسرائيلي والخطاب الحزبي والإعلام الإسرائيلي على تأييد العدوان في بدايته، بغض النظر عما أسفر عنه من تداعيات كارثية على الوضع الإنساني في قطاع غزة. ولكن بمرور الوقت حدث تحول في توجهات النخبة الإسرائيلية انعكست في الرؤى المطروحة من جانب وسائل الإعلام الإسرائيلية، وبدأت الانقسامات تتضح على أساس الاختلاف في المنطلقات السياسية ما بين المنطلقات الإنسانية والعملية. في حين ظل الرأي العام الإسرائيلي مؤيدًا للعدوان حتى بعد وقف إطلاق النار بفترة قصيرة. وتسابقت الأحزاب الإسرائيلية في تبني مواقف متشددة حيال الأزمة لاجتذاب تأييد قطاع أكبر من الرأي العام قبيل انتخابات الكنيست. وفي السياق ذاته لم تؤد جماعات السلام دورًا نشطًا في معارضة الحرب والتنديد بالعدوان على مستوى الخطاب والممارسة، مما أخفى تأييدًا ضمنيًا من جانب قادتها للعدوان في بدايته، كما لم يكن نشاطهم في مرحلة ما بعد العدوان سوى تحذير من الثمن الباهظ للعمليات العسكرية.

أما عن الممارسات العسكرية الإسرائيلية فقد غلب عليها عدة سمات تمثلت في: استهداف المقاومة كخيار لمواجهة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين التاريخية، وهو ما

تكمن الدلالة الأكثر أهمية في استحالة دمج إسرائيل في محيطها الإقليمي لأن ذلك ينطوي على درجة عالية من التهديد لدول الجوار

اتضح من خلال استهداف تصفية الشعب الفلسطيني واستئصاله وقتل المدنيين العزل، ومهاجمة المدارس التابعة للأونروا التي احتمي بها المدنيون، واستخدام أسلحة ممنوعة دوليًا. بينما استهدفت الدبلوماسية الإسرائيلية عرقلة الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية لإنهاء العدوان، مع الادعاء بأن العملية العسكرية ذات طابع دفاعي، وتضليل المجتمع الدولي حول مسؤولية إسرائيل عن المأساة الإنسانية في غزة.

وعلى المستوى الثقافي والحضاري، تبين أن العدوان نتاجٌ لتصاعد المكون الصهيوني والأصولية اليهودية في المجتمع الإسرائيلي وتراجع قيم الحرية وحقوق الإنسان والعالمية والديمقراطية وحلت محلها الإثنوقراطية والنعرات العنصرية. ومن ثم اتضح دور الجماعات الأصولية الدينية في العدوان من خلال النشاط التبشيري في الجيش الإسرائيلي لنشر الأفكار الدينية العنصرية لتصوير العدوان على أنه حرب مقدسة، ناهيك عن تداول بعض الرموز والقصص الدينية لتحفيز جنود الاحتلال وحضهم على التحقير من شأن الآخر. في مقابل تضامن عرب إسرائيل مع اليسار الراديكالي وأمهات المحاربين وبعض الحقوقيين في التنديد بالعدوان من خلال مظاهرات محدودة النطاق أظهرت ضعف الاتجاه الرافض للعدوان في المجتمع الإسرائيلي.

ولقد أفرز العدوان الإسرائيلي على غزة عدة تداعيات على الصُعُد كافةً، كان أهمها على المستوى العسكري إخفاق الجيش الإسرائيلي في تحقيق أهدافه الميدانية وخاصةً وقف إطلاق الصواريخ على مدن جنوب إسرائيل، بما يعني أن المقاومة الفلسطينية سوف تظل التهديد الأمني الأكثر حيوية لإسرائيل، بالتوازي مع التهديد الاستراتيجي المتمثل في البرنامج النووي الإيراني الذي يصل في الإدراك الإسرائيلي إلى مستوى التهديدات الوجودية.

وفي سياق آخر فإن نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة وتصاعد تمثيل أحزاب اليمين المتطرف بالكنيست يعد أحد أبرز التداعيات السياسية للعدوان، من منظور أن الائتلاف الحاكم الممثل لتيار يمين الوسط لم يحقق الأمن لإسرائيل، ولا يختلف بأي حال في السياسات التي يطرحها عن أحزاب اليمين المتطرف. بما جعل الرأي العام الإسرائيلي يفضل السياسات الحدية التي يطرحها اليمين المتطرف لاسيما ما يتعلق بالنهج

أحادي الجانب في التعامل مع التهديدات الأمنية وعملية السلام على المسارين السوري والفلسطيني، فضلا عن أن الوضع الإقليمي لإسرائيل قد تعرض للتداعيات السلبية للعدوان لاسيما على مستوى علاقة إسرائيل بما يسمى الدول العربية المعتدلة وتركيا في ظل التباعد الواضح بين المواقف الرسمية والشعبية في تلك الدول «المعتدلة» وتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية نتيجة الموقف التركي الواضح في التنديد بالعدوان على غزة.

هوامش:

(١) «عملية الرصاص المتدفق تم التجهيز لها قبل ٦ أشهر»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٩ /٢٠٠٨/١٢).

(٢) حسام سويلم، «ضرب إيران.. محور الأحاديث من هرتزليا إلى إيباك»، (مختارات إسرائيلية: العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٧)، ص ص ١٢٥ – ١٣٣.

(٣) «إسرائيل ترفع درجة التأهب الأمني وتلغي إجازات الجنود.. وكتائب القسام تعلن انتهاء التهدئة»، (صحيفة القدس العربي اللندنية، ٢٠٠٨/١٢/٢٢).

(٤) إسرائيل تتوعّد بشن عملية عسكرية واسعة في غزة وتأمر مقاتلاتها بتجنب أجواء القطاع خوفًا من صواريخه، (صحيفة القدس العربي اللندنية، ٢٠٠٨/١٢/١٣).

(٥) «باراك: الأيام ستثبت من سيخضع أولا» (موقع قناة العربية، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٩).

http://www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_id=62778

(٦) «ليفني: إسرائيل لن تسمح باستمرار سيطرة حماس على غزة.. وستغير الوضع»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨/١٢/٢٦).

(٧) «الخلافات تهيمن على الموقف الإسرائيلي مع قرب انتهاء التهدئة.. ليفني ترفض التمديد وجلعاد يؤكد استمرارها ويقول إنها غير محددة زمنيًا»، (صحيفة القدس العربي، ١٨ /٢٠٠٨/١٢).

(٨) إسرائيل تجيز تحويل أموال لدفع رواتب الموظفين في غزة، (صحيفة القدس العربي، ١٣ /٢٠٠٨/١٢).

(٩) محمد السعيد إدريس، «حرب الأهداف المفتوحة»، (صحيفة الأهرام المصرية، ٢٠٠٩/١/٦).

(١٠) «إعلان الناطق بلسان جيش الدفاع الإسرائيلي بداية العملية البرية الرصاص المصبوب في قطاع غزة»، (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية باللغة العربية، ٣ /٢٠٠٩/١).

http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/Second-stage-of-Operation-Cast-Lead-begin-0301200

(١١) «رامون يعلن أن هدف العدوان إسقاط حكم حماس في غزة»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٣٠ /٢٠٠٨/١٢) المرجع السابق.

(12) Giora Eiland , "Operation Cast Lead: Civil-Military Processes and Results of the Campaign ", 13 (Strategic Assessment ، Vol.11:No. 4 ، February 2009).

(13) http://www.inss.org.il publications.php?cat=21&incat=&read=2632

(١٤) رائد نعيرات، بلال الشوبكي، سليمان بشارات، » الحرب على غزة قراءة في الواقع ودلالات المستقبل »، (نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، فبراير ٢٠٠٩)، ص ص ٦-٧.

(١٥) «ليفني تتحدث عن أهداف بعيدة المدى للحرب»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢/١/ ٢٠٠٩).

(١٦) «قرار المجلس الوزاري للشؤون الأمنية بشأن العملية العسكرية ضد أهداف حماس في غزة »، (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٧ /١٢/ ٢٠٠٨)

http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2008/Ministers-Committee-on-National-Security-operation-in-gaza-27122008

(١٧) «بيريز: المنطقة نضجت للسلام.. وسنوقف الصواريخ ولن ندخل غزة»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٧ /٢٠٠٨/١٢).

(١٨) «أولمرت يقول إن القصف الجوي لغزة هو البداية ويرفض التهدئة قبل توجيه ضربة مؤلمة لحماس»، (صحيفة الشرق الأوسط ٣١ /٢٠٠٨/١٢).

(١٩) «باراك: كبّدنا حماس خسائر كبيرة ولكن أهدافنا لم تتحقق بعدُ»، (صحيفة الوطن الكويتية، ٢٠٠٩/١/٦).

(٢٠) «إسرائيل تواصل قصفها مواقع حماس في قطاع غزة»، (موقع هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي، ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٨).

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7801000/7801690.stm

(٢١) «اشكنازي: إسرائيل لن تنصاع لأي قرار بوقف إطلاق النار»، (صحيفة القبس الكويتية، ٢٠٠٩/١/٥).

(٢٢) صحيفة الشرق الأوسط، ٣١ /٢٠٠٨/١٢ .

(٢٣) «ليفني في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيرها الألماني: لن تشاهدوني أعانق إسماعيل هنية»، (صحيفة الشرق الأوسط، ١٢ /٢٠٠٩/١).

(٢٤) «أقوال رئيس الوزراء في مستهل جلسة مجلس الوزراء»، (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٤ /١/ ٢٠٠٩).

http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/olmert-to-cabinet-04012009

(٢٥) «ليفني ترفض الدعوة لهدنة مؤقتة»، (موقع هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي، ٢ /١/ ٢٠٠٩) http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7807000/7807485.stm

(٢٦) «الكنيست يشهد اشتباكات كلامية بين النواب العرب وقادة الأحزاب الإسرائيلية المؤيدة للحرب»، (صحيفة الشرق الأوسط ٣٠-١٢-٢٠٠٩).

(٢٧) «اجتماع اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي لمناقشة الاستمرار في نشاطات قوات جيش الدفاع في قطاع غزة»، (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٩ /١/ ٢٠٠٩).

http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2009/Ministerial-Committee-on-National-Security-Affairs-Statement-09012009

(٢٨) «تباين داخل القيادتين السياسية والعسكرية من استمرار الحرب على غزة : أولمرت يريد تمديدها للبقاء في منصبه، وباراك وليفني يريدان وقفها الآن»، (صحيفة الحياة اللندنية، ١٣ /١/ ٢٠٠٩).

(٢٩) «خلافات في القيادة الإسرائيلية حول أهداف الحرب على غزة وسبل تحقيقها»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٩ يناير ٢٠٠٩).

(٣٠) «إسرائيل تمدد عدوانها على غزة بانتظار مخرج سياسي، وعسكريوها يرون فرصة مواتية للقضاء على حماس»، (صحيفة الحياة اللندنية، ١٢/١/٢٠٠٩).

(٣١) نظير مجلي، «لماذا تريد إسرائيل وقف النار من طرف واحد؟»، (صحيفة الشرق الأوسط، ١٨/١/٢٠٠٩).

(٣٢) «أصوات إسرائيلية بدأت تدعو إلى وقف العمليات الحربية في غزة» (صحيفة الشرق الأوسط، ٨/١/٢٠٠٩).

(٣٣) «الصحافة الإسرائيلية كتيبة جيش في العدوان على غزة»، (صحيفة الحياة اللندنية، ١٩-١-٢٠٠٩).

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) «هآرتس: تشوهت الصورة الأخلاقية لإسرائيل» (موقع قناة العربية، ٤/١/٢٠٠٩).

http://www.alarabiya.net:80/save_print.php?print=1&cont_id=63480

(٣٦) «أصوات إسرائيلية بدأت تدعو إلى وقف العمليات الحربية في غزة»، مرجع سابق.

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) «هآرتس: تشوهت الصورة الأخلاقية لإسرائيل»، (موقع قناة العربية، ٤/١/٢٠٠٩)، مرجع سابق.

(٣٩) «كاتبة إسرائيلية: حرب غزة دليل على أننا مستلبون لثقافة الحروب ولا نعرف لغة غيرها»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢/١/٢٠٠٩).

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) صحيفة الشرق الأوسط، ٨/١/٢٠٠٩.

(٤٢) «هآرتس: تشوهت الصورة الأخلاقية لإسرائيل» (موقع العربية، ٤/١/٢٠٠٩).

http://www.alarabiya.net:80/save_print.php?print=1&cont_id=63480

(٤٣) أنطوان شلحت، «أبعد من غزة وحماس»، (موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، ١-١-٢٠٠٩).

http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=4420

(٤٤) «كاتبة إسرائيلية: حرب غزة دليل على أننا مستلبون لثقافة الحروب ولا نعرف لغة غيرها»، (صحيفة الشرق الأوسط ٢-١-٢٠٠٩).

(٤٥) «أصوات إسرائيلية بدأت تدعو إلى وقف العمليات الحربية في غزة»، (صحيفة الشرق الأوسط، الخميس ٨-١- ٢٠٠٩).

(٤٦) المرجع السابق.

(47)Yehuda Ben Meir ،" Operation Cast Lead: Political Dimensions and Public Opinion" , (Strategic Assesment ، Volume 11 ، No. 4, February 2009). http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=2634

(٤٨) صالح النعامي، «مصادر إسرائيلية: سلاح الجو ألقى مليون كيلوجرام من المتفجرات خلال ٢٥٠٠ طلعة جوية»، (صحيفة الشرق الأوسط، ١٨/١/٢٠٠٩).

(٤٩) «الجيش الإسرائيلي يغلق جامعة بن جوريون في بئر السبع»، (صحيفة الشرق الأوسط، ١/١/٢٠٠٩).

(٥٠) «بدء المرحلة الثالثة من العدوان على غزة»، (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ١٠ / ١ / ٢٠٠٩).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=209972&pg=2

(٥١) محمد الصواف، أحمد الغريب، «إسرائيل تشرع في تقسيم قطاع غزة»، (موقع إسلام أون لاين، ٢٠٠٩/١/٤).

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1230650268164&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(٥٢) «إسرائيل تغتال وزير داخلية حماس مع نجله وقائد جهاز الأمن الداخلي وشقيقه وأسرته»، (صحيفة الشرق الأوسط، ١٦ /٢٠٠٩/١).

(٥٣) «بدء المرحلة الثالثة من العدوان على غزة»، (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ١٠ / ١ / ٢٠٠٩)، مرجع سابق.

(٥٤) «الطيران الإسرائيلي يرتكب مجزرة بمدرسة في جباليا ضحيتها ٤٠ طفلا وامرأة لاذوا إليها بعد تدمير منازلهم»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/١/١).

(٥٥) «الجيش الإسرائيلي يتعمد تصفية طواقم الإسعاف في غزة»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/١/٣).

(٥٦) «إسرائيل ترتكب مذبحة في حي الزيتون: جمعت ١١٠ فلسطينيين في منزل وقصفته على رؤوسهم»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/١/١٠).

(٥٧) «إسرائيل تعترف بإطلاق قنابل فوسفورية على قطاع غزة خلال الحرب»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ /٢٠٠٩/١).

(٥٨) «هجوم غزة في يومه التاسع: أكثر من ٥٠٠ قتيل»، (موقع هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي، ٤ /٢٠٠٩/١).

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7810000/7810685.stm

(٥٩) «إسرائيل تواصل القصف وتبحث مقترحات الهدنة»، (موقع هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي، ٣١ /٢٠٠٩/١).

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7805000/7805615.stm

(٦٠) «ليفني ترفض الدعوة لهدنة مؤقتة»، (موقع هيئة الإذاعة البريطانية البي بي سي، ٢ /٢٠٠٩/١).

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7807000/7807485.stm

(٦١) «تصريحات وزيرة الخارجية تسيبي ليفني بشأن العملية الإسرائيلية في غزة »، (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠٠٨/١٢/٢٧).

http://www.altawasul.com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/the+foreign+minister/speeches/livni-statement-about-gaza-operation-27122008

(٦٢) ماجد كيالي، «العدوان على غزة.. مداخلاته وتداعياته الفلسطينية والإقليمية»، (موقع إسلام أون لاين، ١٤ /٢٠٠٩/١).

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1231926482364&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout#***1

(٦٣) «الجيش الإسرائيلي يسعى إلى حرب مستمرة في غزة حتى عرض شروط مناسبة»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/١/٣).

(٦٤) «إسرائيل تصر على التصعيد في غزة حتى آخر لحظة من المفاوضات على تهدئة»، (صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ /٢٠٠٩/١).

(٦٥) «خطاب جافريئيلا شاليف المندوبة الدائمة لدولة إسرائيل لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن»، (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠٠٩/١/٦).

(٦٦) «رايس وليفني وقعتا مذكرة تفاهم حول مساعدات تقنية واستخباراتية لمنع تهريب السلاح»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/١/١٧).

(٦٧) «إسرائيل تسمح بإدخال مساعدات إنسانية لقطاع غزة خلال عملية الرصاص المصبوب»، (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ٢٠٠٩/١/٢٥).

http://www.altawasul.com/MFAAR/anti+terrorism/hamas+war+against+israel/humanitarian-aid-to-gaza-during-cast-lead-operation-06012009.htm

(٦٨) مرجع سابق، «أصوات إسرائيلية بدأت تدعو إلى وقف العمليات الحربية في غزة» ٢٠٠٩/١/٨.

(٦٩) أنطوان شلحت، مرجع سابق.

(٧٠) أنطوان شلحت، مرجع سابق.

(٧١) أنطوان شلحت، مرجع سابق.

(٧٢) «أقرت بأن إنجازات الحرب الأخيرة بدأت تتلاشى في ظل استمرار إطلاق الصواريخ. ليفني تهدد بضرب حماس مجددًا»، (صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٩/٣/٤).

(٧٣) «حماس تعتبر الهجوم ردًا طبيعيًا... سائق جرّافة في القدس يصدم سيارة شرطة وباصًا قبل أن يُقتل»، (صحيفة الحياة، ٢٠٠٩/٣/٦).

(٧٤) «مصدر عسكري إسرائيلي: الجيش يتجهز لعملية كبيرة في غزة»، (صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٣/٧ /٢٠٠٩).

(٧٥) «تقرير: قرارات عشوائية وراء تأخر تطوير الدفاع الصاروخي في إسرائيل»، (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢٠٠٩/٣/٣).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=228514

(٧٦) «تسلمت وثيقة إسرائيلية تحدّد الخطوط الحمراء في الحوار الأميركي مع طهران... المسؤولون الإسرائيليون يؤكّدون لكلينتون أولوية ملف التّهديد الإيراني على السلام»، (صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٩/٣/٤).

(٧٧) «أولمرت يلوّح لإيران بترسانة الردع العسكري الإسرائيلي في مواجهة طهران»، (صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٩/٢/٢٧).

(٧٨) إسرائيل تتطرف يا لها من «مفاجأة» (موقع العربية عن صحيفة الخليج الإماراتية ٣-٢-٢٠٠٩).

http://www.alarabiya.net:80/save_print.php?print=1&cont_id=65591

(٧٩) «اليمين الإسرائيلي يهاجم قرار وقف النار ويتهم الحكومة بإضاعة فرصة القضاء على حماس» (صحيفة الشرق الأوسط ١٩ -١-٢٠٠٩).

http://www.asharqalawsat.com:80/print.asp?did=503484&issueno=11010

(٨٠) «استطلاع: نتنياهو سيقود المواجهة الإسرائيلية القادمة مع حماس» (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢-٢-٢٠٠٩).

(٨١) «برامج الأحزاب الإسرائيلية تشدد على إسقاط حماس بالقوة وتوحيد القدس»، (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢٨-١-٢٠٠٩).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=216411

(٨٢) مرجع سابق، «برامج الأحزاب الإسرائيلية تشدد على إسقاط حماس بالقوة وتوحيد القدس» (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢٨-١-٢٠٠٩).

(٨٣) مرجع سابق، «برامج الأحزاب الإسرائيلية تشدد على إسقاط حماس بالقوة وتوحيد القدس» (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢٨-١-٢٠٠٩).

(٨٤) شاؤول اريئيلي، «مواطنو إسرائيل انتخبوا حماس» (صحيفة القدس العربي، ٢-٣-٢٠٠٩).

(٨٥) ب. ميخائيل، «إنقاذ حكومة نتنياهو» (صحيفة القدس العربي، ٣-٣-٢٠٠٩).

(٨٦) «زعيم الليكود: لابد من اجتثاث حماس لتبقى إسرائيل آمنة»، (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٤-٢-٢٠٠٩).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=218821

(٨٧) الشعب يريد قائدًا قويًا (صحيفة القدس الفلسطينية، ٢٢-٢-٢٠٠٩).

(٨٨) «المرشحون لقيادة إسرائيل: من تأكيد يهودية الدولة إلى ترحيل العرب»، (موقع العربية، ١٠-٢-٢٠٠٩).

http://www.alarabiya.net:80/save_print.php?print=1&cont_id=66128

(٨٩) يسرائيل هارئيل، «نهاية حزب العمل» (صحيفة القدس العربي، ٦-٣-٢٠٠٩).

(90) Ben Meir، Yehuda, Operation Cast Lead: Political Dimensions and Public Opinion , (Strategic Assesment : Volume 11, No. 4, February 2009). http://www.inss.org.il/publications.php?cat=21&incat=&read=2634

(٩١) خبراء قانونيون إسرائيليون يطالبون بالتحقيق في ارتكاب جرائم حرب بغزة (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢٠٠٩/٢/٢٦).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=226928

(٩٢) «إسرائيل تمنع منظمتين حقوقيتين من دخول غزة»، (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢٣-٢-٢٠٠٩).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=225395

(٩٣) دعاوى ضد أولمرت وباراك و١٢ شخصية أخرى في لاهاي (صحيفة، الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/١/٢٢).

(94) Hebatullah Sayed Selim," Identity Politics and Attitudes towards Peace , case study: Israel and Peace with the Palestinians" , Masters thesis in International Relations, (Geneva: Graduate Institute of International studies، August 2007) .

(95) Selim، Ibid.

(٩٦) «إسرائيل تتطرف يا لها من مفاجأة»، (موقع العربية، ٣-٢-٢٠٠٩)، مرجع سابق.

(٩٧) «عاشت حياتها حزينة على مقتل أطفال أرض فلسطين»، (موقع العربية ٢٦-١-٢٠٠٩).

http://www.alarabiya.net:80/save_print.php?print=1&cont_id=65074

(98) "Reserve soldiers Shamir Yeger, Gal Einav upset over religious interference in Gaza war ",(Yediot Ahronot newspaper website 02/02/2009)

http://www.ynetnews.com/articles/0,7340 ،L-3665302 ،00.html

(٩٩) مكاتبات الجيش الإسرائيلي على جدران منازل غزة: «موتوا جميعا»، (موقع العربية، ١٠-٢-٢٠٠٩) .

http://www.alarabiya.net:80/save_print.php?print=1&cont_id=66135

(١٠٠) «ليبرمان يغير سياسته ويطالب بدولة فلسطينية»، (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢٨-٢-٢٠٠٩).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=227527

(١٠١) ماجد الشيخ، أي «مستقبل لإسرائيل؟ وأي هويّة؟» (صحيفة الحياة، ٢٠٠٩/٠٢/٢٧).

(١٠٢) «الديمقراطية في إسرائيل... إلى اليمين در» (صحيفة الحياة، ٢٠٠٩/٠٢/٢٥).

(103) Selim ، Op.cit

(١٠٤) «جيروزاليم بوست: ليبرمان يعلن تأييده لإقامة الدولة الفلسطينية»، (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، (٢٠٠٩/٣/٥).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=229624

(١٠٥) نتنياهو «مضطر» لإقامة حكومة متطرفة بعد فشله في ضم ليفني (موقع شبكة الأخبار العربية محيط، ٢٠٠٩/٢/٢٨).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=227136

(١٠٦) خليل العناني، «اليمين الإسرائيلي ومأزق المعتدلين العرب»، (صحيفة الحياة اللندنية، ٢٥ /١/ ٢٠٠٩).

(١٠٧) «انزعاج إسرائيلي بعد استدعاء بعثة تجارية مصرية من تل أبيب»، (موقع شبكة الإخبار العربية محيط، ٢٠٠٩/٢/٢١).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=224532&pg=2

(١٠٨) طه أقيول، «مذكرة احتجاج تركية إلى إسرائيل»، (صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٩/٢/١٨).

(١٠٩) «تل أبيب ترفض مشروعًا تركيًا لإقامة مستشفى فلسطيني إسرائيلي»، (موقع شبكة الأخيار العربية محيط، ٢١ /٢/ ٢٠٠٩).

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=224796

●●●